



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة



تشرين الثاني / نوفمبر 2020



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول
أوابك

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعداد
مظفر البرازي
باحث اقتصادي أول

إعتماد
علي سبت بن سبت
الأمين العام



تقديم

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي برزت مع نهاية عام 2019 إلى حدوث تغييرات كبيرة سواء على صعيد الاقتصاد العالمي أو على صعيد أسواق الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن الركود في أداء الاقتصاد العالمي واسع النطاق سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في عام 2020، كما يتوقع أن تخلف هذه الأزمة تأثيرات عميقة على صناعة الطاقة وخاصة على جانب الاستثمارات. وسوف تتباين تلك الانعكاسات سواء على صعيد الدول أو على صعيد قطاعات الطاقة المختلفة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الشامل قد تعاني من انخفاض نسبته 25% في الطلب على الطاقة في عام 2020، بينما سينخفض الطلب في الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الجزئي بنسبة تقدر بنحو 18%.

ومن المتوقع أن يصل معدل التراجع في الطلب على النفط نحو 9 مليون ب/ي مع نهاية عام 2020، أي أن الطلب على النفط سيعود إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2012. ومن المتوقع أن يتحمل النفط العبء الأكبر من تأثيرات الأزمة بسبب تراجع حركة التنقل والطيران التي تشكل حوالي 60% من الطلب العالمي على النفط. ويأتي الفحم في الدرجة الثانية من ناحية مدى التأثير في الأزمة حيث يمكن أن ينخفض الطلب عليه بنسبة 8%. وكان تأثير الجائحة على الطلب على الغاز الطبيعي أكثر اعتدالا إذ تراجع بحوالي 2% على أساس سنوي. تهدف الدراسة إلى تحليل البيانات المتاحة عن استثمارات الطاقة قبل جائحة فيروس كورونا المستجد أي خلال الفترة (2015-2020)، كما تقدم خلاصة للاستثمارات الملتمزم بها والاستثمارات المخطط لها في الدول الأعضاء في المنظمة وبيان أثرها بالجائحة شأنها في ذلك شأن جميع الدول. وتلقي الدراسة الضوء على التطورات المتوقعة على الاستثمارات في صناعة النفط والغاز الطبيعي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أنه من المتوقع ان يحدث تغير ملحوظ في توقعات استثمارات الطاقة العالمية بسبب جائحة فيروس كورونا، وستعتمد انعكاسات الركود الحالي في الاستثمارات الراهنة على سرعة عودة النشاط الاقتصادي ومدى استمراريته. وفي الوقت الذي تشكل فيه جائحة فيروس كورونا تحدي كبير لنظام الطاقة، إلا أنها تمثل في ذات الوقت فرصة لتوجيه قطاع الطاقة نحو مسار أكثر مرونة واستدامة. والأمانة العامة إذ يسرها تقديم هذه الدراسة لترجو أن تكون ذات فائدة للمختصين والباحثين في مجال الطاقة والاقتصاد في الدول العربية.

الأمين العام

علي سبت بن سبت



المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
1	مقدمة
1	الجزء الأول: تطورات الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)
1	أولاً: الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة
2	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
5	2- الاستثمارات في إمدادات الوقود
6	ثانياً: الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الشمالية
7	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
9	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
11	ثالثاً: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الآسيوية والمحيط الهادي
11	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
13	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
15	رابعاً: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأوروبية
15	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
17	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
19	خامساً: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأفريقية
20	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
21	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
23	سادساً: الاستثمارات في مجال الطاقة في روسيا ودول أوراسيا
24	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
25	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
27	سابعاً: الاستثمارات في مجال الطاقة في دول الشرق الأوسط
28	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
29	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
31	ثامناً: الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية
32	1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة
33	2- الاستثمارات في أنواع الوقود
35	تاسعاً: الاستثمارات العالمية في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي
37	- أمريكا الشمالية
37	- الدول الآسيوية والمحيط الهادي

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

38	- روسيا والدول الآسيوية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (أوراسيا)
38	- الشرق الأوسط
39	- الدول الأفريقية
39	- الدول الأوروبية
40	- أمريكا الوسطى والجنوبية
40	عاشرا: استثمارات الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2024-2020
41	- الاستثمارات حسب قطاعات الطاقة في الدول الأعضاء
46	الجزء الثاني: تأثيرات جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) على استثمارات الطاقة
68	الخلاصة والاستنتاجات
82	ملحق الجداول الاحصائية
93	المراجع

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	الاستثمارات العالمية في إمدادات الطاقة خلال الفترة 2015-2020	(1) الشكل
6	الاستثمارات العالمية في الوقود الأحفوري خلال الفترة 2015-2020	(2) الشكل
8	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في أمريكا الشمالية خلال الفترة 2015 – 2020	(3) الشكل
10	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في أمريكا الشمالية خلال الفترة 2015 – 2020	(4) الشكل
13	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2015 – 2020	(5) الشكل
14	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2015 – 2020	(6) الشكل
17	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في الدول الأوروبية خلال الفترة 2015 – 2020	(7) الشكل
19	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأوروبية خلال الفترة 2015 – 2020	(8) الشكل
21	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في الدول الأفريقية خلال الفترة 2015 – 2020	(9) الشكل
23	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأفريقية خلال الفترة 2015 – 2020	(10) الشكل
25	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في روسيا ودول أوراسيا خلال الفترة 2015 – 2020	(11) الشكل
27	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في روسيا ودول أوراسيا خلال الفترة 2015 – 2020	(12) الشكل
29	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2015-2020	(13) الشكل
31	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2015-2020	(14) الشكل
33	الاستثمارات في إمدادات الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2015-2020	(15) الشكل
35	الاستثمارات في الوقود الأحفوري في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2015-2020	(16) الشكل
36	الاستثمارات في صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2015-2020	(17) الشكل
41	استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة 2020-2024	(18) الشكل
42	استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء حسب قطاعات الطاقة خلال الفترة 2020-2024	(19) الشكل

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)
على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة



الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

مقدمة:

تهدف الدراسة الى تقصي الانعكاسات الأولية لجائحة كوفيد 19 على الاستثمارات في قطاع الطاقة وفق المجموعات الدولية المختلفة.

تتضمن الدراسة قسمين رئيسيين حيث يستهدف القسم الأول تحليل البيانات المتاحة عن استثمارات الطاقة خلال الفترة 2015-2019، وتوقعاتها في عام 2020، وذلك حسب المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم ووفقا لمصادر الطاقة من ناحية، ولقطاعات الطاقة من ناحية أخرى. ويقدم هذا القسم أيضا خلاصة للاستثمارات الملتزم بها والاستثمارات المخطط لها في الدول العربية ومن ضمنها الدول الأعضاء في منظمة أوابك خلال الفترة 2020-2024. ويلقي القسم الثاني الضوء على توقعات وكالة الطاقة الدولية حول استثمارات الطاقة في صناعة النفط والغاز الطبيعي بعد جائحة كوفيد19.

الجزء الأول: تطورات الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)

أولاً: الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة:

شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة تراجعاً مستمراً حتى قبل نشوء جائحة كوفيد-19 إذ انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 2.2% سنوياً خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفض حجم هذه الاستثمارات من 2063 مليار دولار أمريكي (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 1891 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وجاءت الجائحة لتفاقم الوضع حيث يتوقع أن يتقلص حجم هذه الاستثمارات بمقدار 371 مليار دولار ليبلغ 1520 مليار دولار في عام 2020. وإذا احتسب حجم الانخفاض في الاستثمارات ما بين عامي 2015 و2020 فسيصل هذا التراجع إلى 543 مليار دولار

أمريكي، أي أن حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة في عام 2020 سيصل إلى 73.7% من المستوى الذي كان عليه في عام 2015.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

حصل الانخفاض الأكبر في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة التي تراجعت بمعدل 2.6% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 1793 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 1611 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة في عام 2020 حيث سيتقلص حجم هذه الاستثمارات بمقدار 338 مليار دولار لتصل إلى 1273 مليار دولار أمريكي، وبذلك سيصل حجم الاستثمارات في إمدادات الطاقة في عام 2020 إلى 71% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015.

وتحملت مصادر الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من التراجع في الاستثمارات في قطاع الطاقة حيث انخفض حجم الاستثمارات في هذه المصادر بمعدل 4% سنويا خلال الفترة (2015-2019) إذ تراجع من 1150 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 976 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتقلص الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري بمقدار 277 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 699 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 60.8% من حجم الاستثمارات التي وصلت إليها في عام 2015. وسيصل حجم الانخفاض في الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري خلال الفترة 2015-2020 إلى 451 مليار دولار، أي حوالي 83% من إجمالي حجم الانخفاض في حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة. وعليه ستراجع حصة الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) في إجمالي استثمارات قطاع الطاقة من 55.7% في عام 2015 إلى 46% في عام 2020، وبشكل ذلك تحولا كبيرا في بنية استثمارات الطاقة الأمر الذي ستكون له انعكاسات هامة في المستقبل.

وتأتي الاستثمارات في مجال الإمدادات من الطاقات المتجددة في المرتبة الثانية، وحافظ حجم هذه الاستثمارات على المستوى نفسه تقريبا خلال الفترة (2015-2019) حيث ارتفع من 317 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 319 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن ينخفض إلى 288 مليار دولار في عام 2020، وبذلك سيصل إلى حوالي 90.9% من المستوى الذي كان عليه في عام 2015. وعلى الرغم من تراجع حجم الاستثمارات في إمدادات الطاقات المتجددة إلا أن حصتها في إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة سترتفع من 15.4% في عام 2015 إلى 19% في عام 2020.

وتأتي الاستثمارات في شبكات الكهرباء في المرتبة الثالثة، وانخفض حجم الاستثمار في هذا المجال بمعدل 2% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجع من 296 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 273 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن ينخفض في عام 2020 ليصل إلى 248 مليار دولار أمريكي، أي 83.6% من المستوى الذي بلغه في عام 2015. ومع ذلك سترتفع حصة شبكات الكهرباء في إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة من 14.4% في عام 2015 إلى 16.3% في عام 2020.

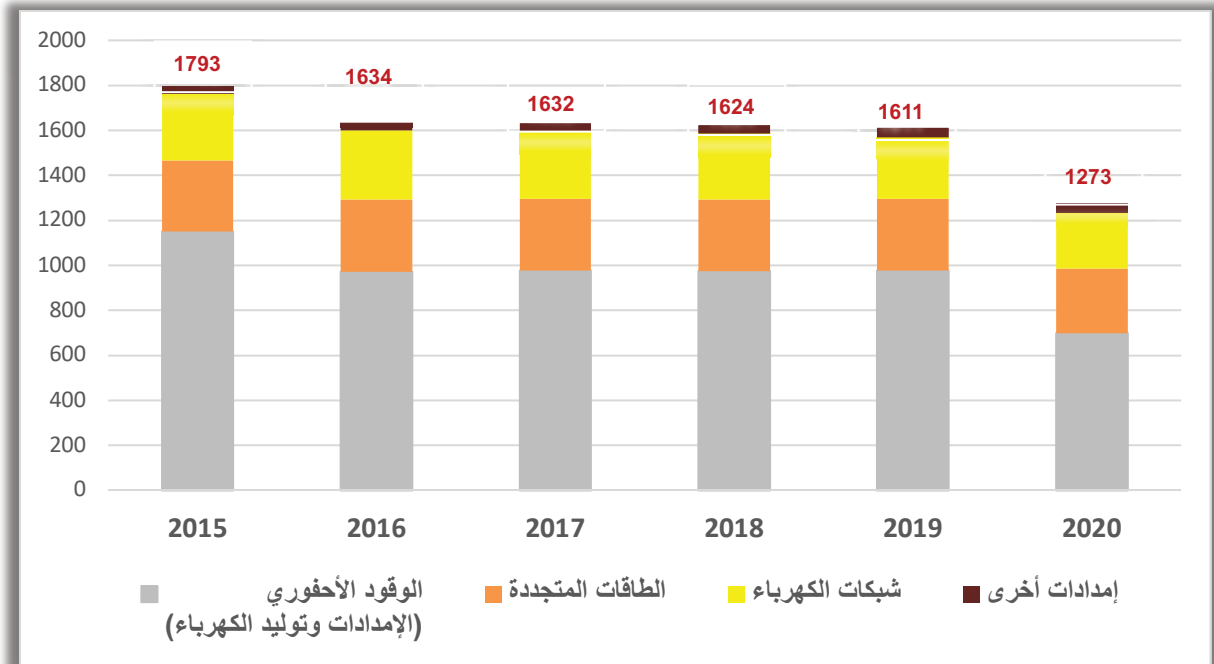
أما الاستثمارات في الإمدادات من المصادر الأخرى من الطاقة فقد سجلت ارتفاعا ملموسا بلغ معدله 9.1% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث ازدادت من 31 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 43 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض الاستثمارات في هذه المجالات إلى 39 مليار دولار في عام 2020، وبذلك سترتفع حصة هذه الاستثمارات في إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة من 1.5% في عام 2015 إلى 2.6% في عام 2020.

ومن ناحية الاستثمارات في مجال الاستخدام النهائي من الطاقة فقد نمت الاستثمارات في كفاءة الطاقة بمعدل 1.1% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث

ارتفعت من 239 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 249 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنقل بشكل ملموس في عام 2020 لتبلغ 219 مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا المستوى 91.8% من حجم الاستثمارات التي كانت عليه في عام 2015. كما استقرت الاستثمارات في مجال الاستخدام النهائي للطاقة المتجددة خلال الفترة (2015-2019) عند حدود 30-31 مليار دولار حيث بلغت 30 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض لتبلغ 27 مليار دولار في عام 2020، وعليه سيصل حجم الاستثمارات في مجال الاستخدام النهائي إلى 247 مليار دولار في عام 2020، أي حوالي 91.5% من الاستثمارات المسجلة في عام 2015. الجدول (1) في الملحق والشكل (1).

الشكل (1)

الاستثمارات العالمية في إمدادات الطاقة خلال الفترة 2015-2020
(مليار دولار بأسعار 2019)



(* الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي. المصدر: الجدول (1) في الملحق.

2- الاستثمارات في إمدادات الوقود:

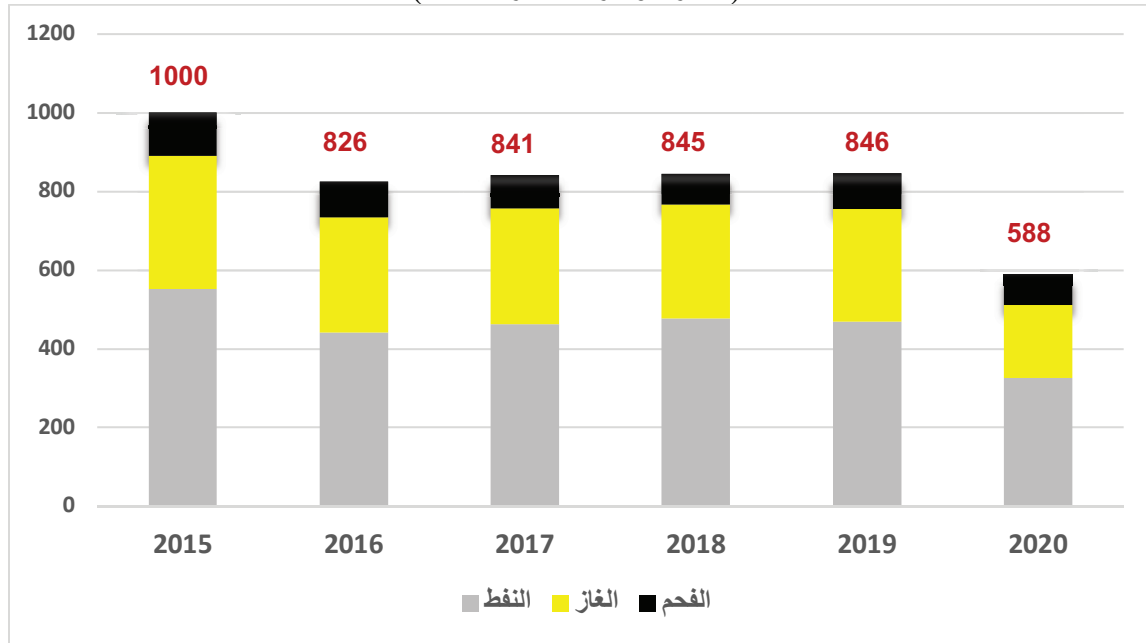
شكلت الاستثمارات في إمدادات الوقود الجزء الأكبر من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة خلال الفترة (2015-2019) حيث قاربت حصتها حوالي نصف (48.9%) إجمالي الاستثمارات في عام 2015، إلا أن هذه الحصة انخفضت لتصل إلى 45.2% في عام 2019 حيث تراجع إجمالي الاستثمارات في إمدادات الوقود بمعدل 4.1% سنويا إذ هبطت من 1009 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 854 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع لهذه الاستثمارات أن تتخفف بصورة كبيرة في عام 2020 حيث ستقلص بمقدار 259 مليار دولار لتبلغ 595 مليار دولار أمريكي، أي 58.9% من حجم الاستثمارات المسجلة في عام 2015، وبالتالي ستخفف حصة إجمالي الاستثمارات في إمدادات الوقود إلى 39.2% في عام 2020.

وتشكل الاستثمارات في إمدادات النفط الجزء الأكبر من الاستثمارات في إمدادات الوقود، وذلك على الرغم من تراجعها بمعدل 4% سنويا حيث انخفضت من 553 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 470 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تقلص هذه الاستثمارات بمقدار 145 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 325 مليار دولار أمريكي، أي 58.9% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وعليه ستراجع حصة الاستثمارات في إمدادات النفط في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة من 26.8% في عام 2015 إلى 21.4% في عام 2020.

وتأتي الاستثمارات في إمدادات الغاز في المرتبة الثانية في الاستثمارات العالمية في إمدادات الوقود. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 4.2% سنويا حيث تراجعت من 338 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 286 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع بمقدار 100 مليار دولار في عام 2020 لتصل 186 مليار دولار أمريكي، أي 55% مما كانت عليه في عام 2015، وبذلك ستخفف حصة

الاستثمارات في إمدادات الغاز في إجمالي الاستثمارات العالمية من 16.4% في عام 2015 إلى 12.2% في عام 2020. وسجلت الاستثمارات في إمدادات الفحم انخفاضا معدله 4.7% سنويا حيث تراجع من 109 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 90 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض إلى 76 مليار دولار في عام 2020، أي 5% من إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة. الجدول (2) في الملحق والشكل (2).

الشكل (2)
الاستثمارات العالمية في الوقود الأحفوري خلال الفترة 2015-2020
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (2) في الملحق.

ثانياً: الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الشمالية:

شهدت الاستثمارات في قطاع الطاقة في دول أمريكا الشمالية تقلبات عديدة خلال الفترة (2015-2019) حيث هبطت هذه الاستثمارات بصورة كبيرة من 454 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 419 مليار دولار في عام 2016، ثم عادت الصعود لتبلغ 441 مليار دولار في عام 2017، وواصلت ارتفاعها في عام 2018

لتبلغ 447 مليار دولار أمريكي، وبعدها انخفضت إلى 440 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض 108 مليار دولار إذ يقدر أن تبلغ هذه الاستثمارات 332 مليار دولار أمريكي، أي 73.3% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015.

ويلاحظ أنه على الرغم من تقلبات الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الشمالية إلا أن حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية قد ارتفعت من 22% في عام 2015 إلى 23.3% في عام 2019، ويتوقع لهذه الحصة أن تنخفض لتبلغ 21.8% في عام 2020.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

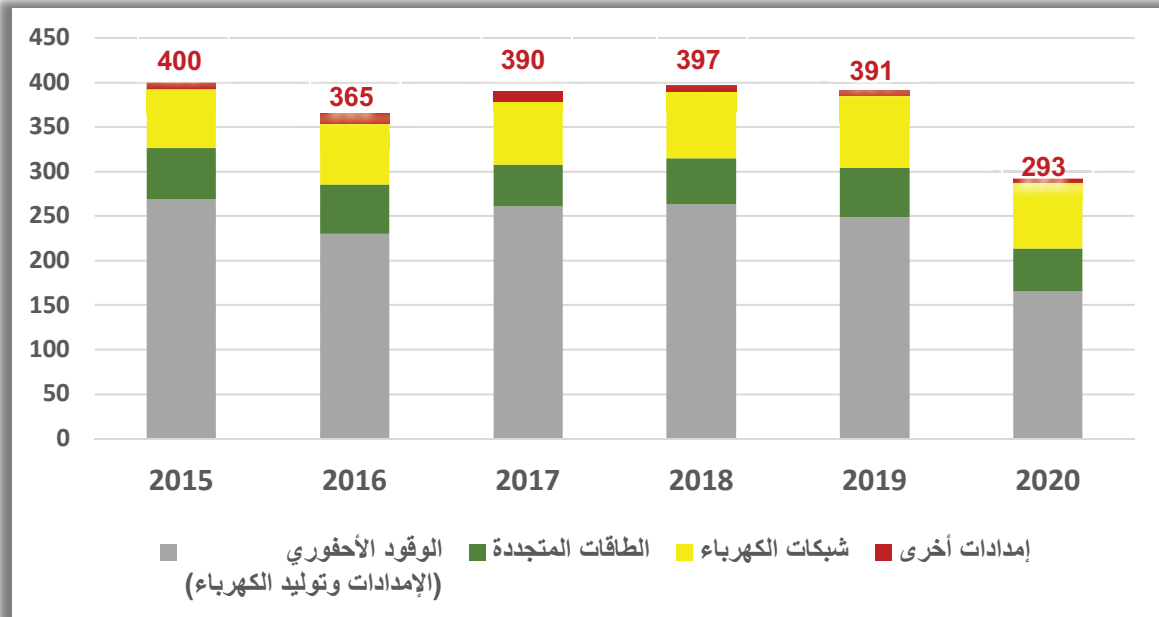
انعكست التطورات في استثمارات الطاقة خلال الفترة (2015-2019) بصورة مباشرة على الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة حيث يتوقع أن يتقلص حجم الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 بمقدار 98 مليار دولار أمريكي، منها 84 مليار دولار في إمدادات الوقود الأحفوري، و 8 مليار دولار في شبكات الكهرباء، و 6 مليار دولار في إمدادات الطاقات المتجددة. كما ستخفض الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة بمقدار 11 مليار دولار أمريكي.

ويتوقع أن يصل حجم الاستثمارات أمريكا الشمالية في الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) في عام 2020 إلى 165 مليار دولار أمريكي، أي 61.5% مما كانت عليه في عام 2015. وستصل الاستثمارات في إمدادات الطاقة المتجددة إلى 49 مليار دولار أمريكي، أي 84.2% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. كما ستخفض الاستثمارات في شبكات الكهرباء في عام 2020، وذلك على النقيض مما حصل خلال الفترة (2015-2019) التي سجلت نموا ملموسا في هذه الاستثمارات التي ازدادت بمعدل 5.2% سنويا لترتفع من 67 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 82

مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من التوقعات بانخفاض هذه الاستثمارات في عام 2020 لتصل إلى 74 مليار دولار إلا أنها ستظل أعلى بنسبة 11.3% مما كانت عليه في عام 2015. ومن ناحية الاستثمارات في كفاءة الطاقة فيتوقع أن تصل إلى 36 مليار دولار في عام 2020، أي 69% مما كانت عليه في عام 2015.

ويلاحظ أن حصة دول أمريكا الشمالية في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) قد ارتفعت من 23.4% في عام 2015 إلى 25.5% في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض إلى 23.6% في عام 2020. وفي الوقت نفسه ازدادت حصة هذه الدول في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال شبكات الكهرباء من 22.5% إلى 29.9%، ويتوقع لها أن تستقر عند هذه الحصة في عام 2020، بينما هبطت حصتها في الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة من 18.2% إلى 17.3%، ويتوقع لها أن تنخفض إلى 16.9% في عام 2020. الجدول (3) في الملحق والشكل (3).

الشكل (3)
الاستثمارات في إمدادات الطاقة في أمريكا الشمالية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(* الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (3) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

شكلت الاستثمارات في الوقود الأحفوري في دول أمريكا الشمالية أكثر من نصف إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول خلال الفترة (2015-2019)، لكنه طرأ تراجع مستمر في هذه الاستثمارات حيث انخفضت بمعدل 1.6% سنويا خلال هذه الفترة إذ تراجعت من 251 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 236 مليار دولار في عام 2019. وعليه تراجعت حصة الاستثمارات في الوقود الأحفوري في إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول من 55.4% في عام 2015 إلى 53.6% في عام 2019. وعلى الرغم من تراجع استثمارات دول أمريكا الشمالية في إمدادات الوقود الأحفوري خلال الفترة (2015-2019) إلا أن حصتها في الاستثمارات العالمية في هذا المجال ارتفعت من 25.1% في عام 2015 إلى 27.9% في عام 2019.

ويتوقع أن ينخفض حجم استثمارات الوقود الأحفوري في هذه الدول بصورة كبيرة في عام 2020 حيث يقدر أن يبلغ حجم هذا الانخفاض 81 مليار دولار لتصل هذه الاستثمارات إلى 154 مليار دولار أمريكي، أي 61.3% من حجم هذه الاستثمارات في عام 2015، وستشكل هذه الاستثمارات في هذه الدول 26.2% من الاستثمارات العالمية في الوقود الأحفوري.

وتمثل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من استثمارات الوقود الأحفوري في هذه الدول على الرغم من تراجعها بمعدل 1.6% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت من 161 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 151 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع بمقدار 54 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 97 مليار دولار أمريكي. ويشكل ذلك 60.2% من المستوى الذي كانت عليه هذه الاستثمارات في عام 2015، كما يمثل 29.3% من استثمارات الطاقة في هذه الدول في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 35.5% في عام 2015. وتمثل استثمارات النفط في هذه الدول 29.8% من

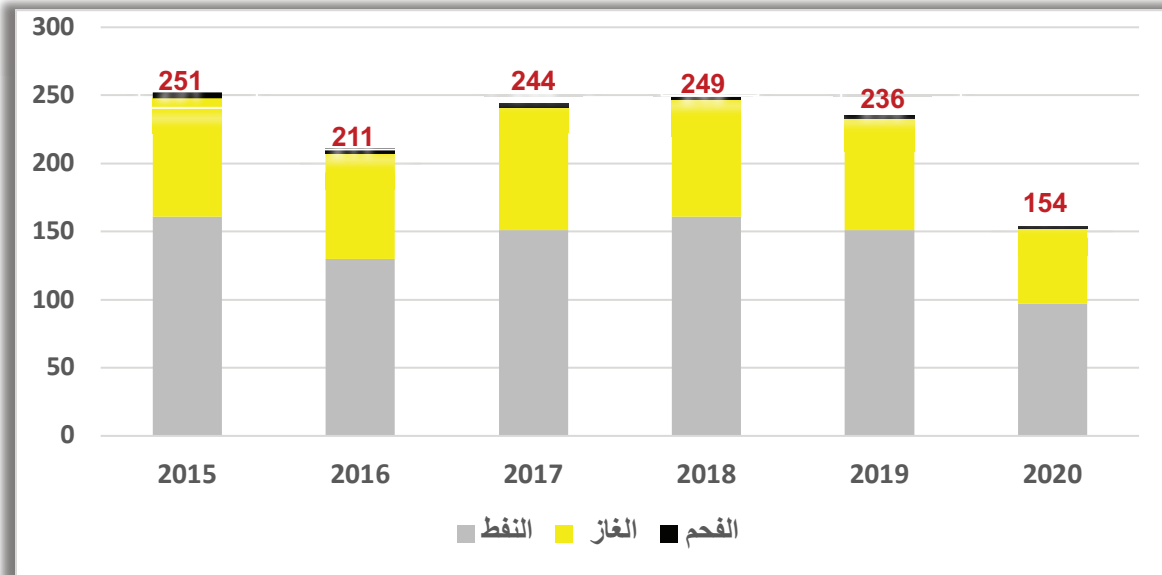
الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 29.1% في عام 2015.

أما من ناحية الاستثمارات في الغاز فقد تراجعت بمعدل 1.5% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت من 87 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 82 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع بمقدار 27 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 55 مليار دولار أمريكي. ويشكل ذلك 63.2% من المستوى الذي كانت عليه هذه الاستثمارات في عام 2015، كما يمثل 16.6% من استثمارات الطاقة في هذه الدول في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 19.2% في عام 2015. وتمثل استثمارات الغاز في هذه الدول 29.6% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 25.7% في عام 2015.

وتقلصت استثمارات الفحم في هذه الدول في عام 2019 إلى نصف هذه الاستثمارات في عام 2015 إذ بلغت 2 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تستقر عند هذا المستوى في عام 2020. الجدول (4) في الملحق والشكل (4).

الشكل (4)

الاستثمارات في الوقود الأحفوري في أمريكا الشمالية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (4) في الملحق.

ثالثاً: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الآسيوية والمحيط الهادي:

تضم هذه المنطقة 38 دولة، وتمتد من جنوب و جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهادي، ومنها أهمها: الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، وأستراليا. وتأتي هذه المجموعة من الدول في طليعة مناطق العالم من ناحية حجم الاستثمارات في مجال الطاقة. وسجلت استثمارات الطاقة في هذه المنطقة تراجعاً مستمراً خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت بمعدل 1.6% سنوياً خلال هذه الفترة (2015-2019) إذ تراجع من 736 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 689 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 95 مليار دولار لتصل إلى 594 مليار دولار أمريكي، أي 80.8% من المستوى الذي بلغته في عام 2015. وعلى الرغم من هذا التراجع في حجم استثمارات الطاقة في هذه المنطقة إلى أن حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا المجال قد ارتفعت من 35.7% في عام 2015 إلى 36.4% في عام 2019، ويتوقع أن تزداد لتصل إلى 39.1% في عام 2020.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

انعكست التطورات في استثمارات الطاقة بشكل أكبر على الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة حيث انخفضت الاستثمارات في هذا المجال بمعدل 2.3% سنوياً خلال هذه الفترة (2015-2019) إذ تراجع من 631 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 576 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 85 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 491 مليار دولار أمريكي، أي 77.8% من المستوى الذي سجلته في عام 2015.

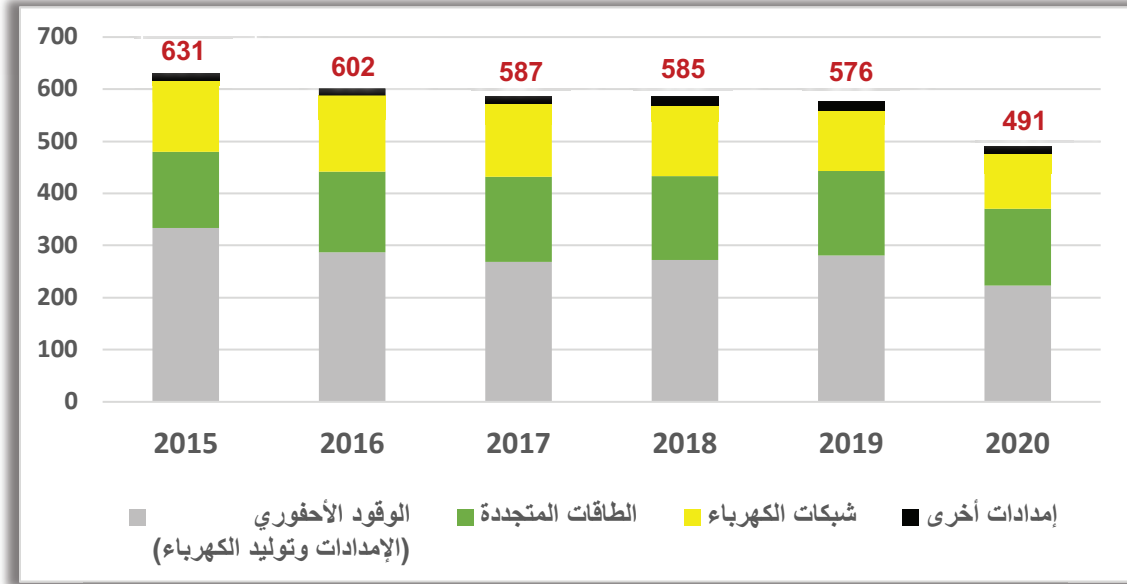
وشهدت الاستثمارات في إمدادات الطاقة في هذه الدول تطورات متباينة خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت هذه الاستثمارات في كل من إمدادات الوقود الأحفوري وشبكات الكهرباء بينما ازدادت في مجال إمدادات الطاقة من الطاقات المتجددة.

وانخفضت الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري بمعدل 4.3% سنويا، كما انخفضت الاستثمارات في شبكات الكهرباء بمعدل 4.4% سنويا، بينما ارتفعت في الطاقات المتجددة بمعدل 2.9% سنويا. وستحمل إمدادات الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من حجم الانخفاض في الاستثمارات في إمدادات الطاقة في عام 2020 حيث يتوقع أن يبلغ الانخفاض في هذه الإمدادات 57 مليار دولار لتصل إلى 224 مليار دولار أمريكي، أي 67% مما كانت عليه في عام 2015. وتليها الاستثمارات في مجال شبكات الكهرباء التي يتوقع أن تتراجع بمقدار 16 مليار دولار لتبلغ 106 مليار دولار أمريكي، أي 77% مما كانت عليه في عام 2015. كما يتوقع أن تنخفض الاستثمارات في الطاقات المتجددة بمقدار 16 مليار دولار لتصل إلى 147 مليار دولار أمريكي.

أما من ناحية الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة فقد ارتفعت بمعدل 3% سنويا خلال هذه الفترة (2015-2019) إذ ازدادت من 87 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 98 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض هذه الاستثمارات لتصل إلى 90 مليار دولار في عام 2020، وهو مستوى يتجاوز المستوى الذي كانت عليه في عام 2015.

ويلاحظ أن دول هذه المنطقة قد حافظت على حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في إمدادات الطاقة خلال الفترة (2015-2019) إذ ارتفعت هذه الحصة من 35.2% في عام 2015 إلى 35.8% في عام 2019. ويتوقع أن تستمر هذه الحصة بالارتفاع في عام 2020 لتبلغ 38.6%. وستتجاوز حصتها في الطاقات المتجددة نصف (50.9%) الاستثمارات العالمية في عام 2020. ويتوقع أن تصل حصتها في الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري إلى 32% في عام 2020 بالمقارنة مع 29.1% في عام 2015، بينما ستراجع حصتها في شبكات الكهرباء من 46.3% في عام 2015 إلى 42.6% في عام 2020. الجدول (5) في الملحق والشكل (5).

الشكل (5)
الاستثمارات في إمدادات الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(* الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (5) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

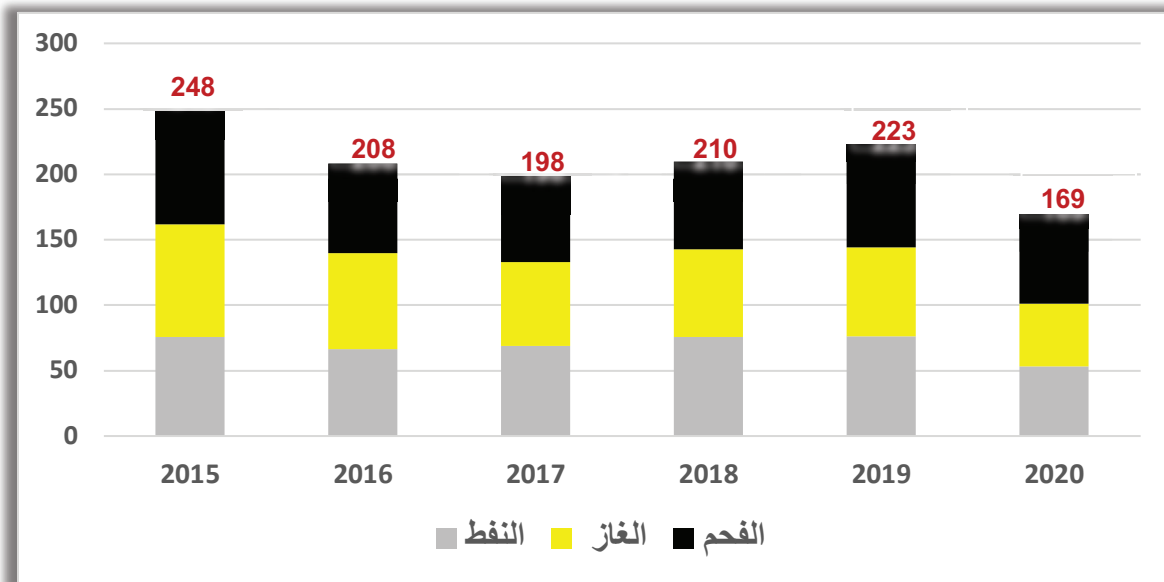
انخفضت الاستثمارات في الوقود الأحفوري في هذه المجموعة من الدول خلال الفترة (2015-2019) بمعدل أعلى من انخفاض إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة حيث تراجع هذه الاستثمارات بمعدل 2.6% سنويا حيث تقلصت من 248 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 223 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع بمقدار 54 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 169 مليار دولار أمريكي، أي 68.1% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وبالتالي فقد تراجعت حصة الاستثمارات في الوقود الأحفوري في إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول من 33.7% في 2015 إلى 32.3% في عام 2019، ويتوقع لها أن تنخفض إلى 28.4% في عام 2020. وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن حصة هذه الدول في إجمالي الاستثمارات

العالمية في الوقود الأحفوري سترتفع لتصل 28.7% في عام 2020 بالمقارنة مع 24.8% في عام 2015.

وشهدت الفترة (2015-2019) تطورات متباينة عند النظر إلى الاستثمارات حسب أنواع الوقود الأحفوري إذ في الوقت الذي استقرت فيه الاستثمارات في النفط عند 76 مليار دولار في عام 2019 وهو المستوى الذي كانت عليه في عام 2015 فقد انخفضت الاستثمارات في الفحم بمعدل 2.3% حيث تراجع من 86 مليار دولار إلى 79 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تتراجع إلى 68 مليار دولار في عام 2020، أي 11.4% من إجمالي استثمارات الطاقة. وحصل التراجع الكبير في استثمارات الغاز حيث هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 5.6% سنويا حيث تقلصت من 86 مليار دولار في عام 2015 إلى 68 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تستمر في الانخفاض في عام 2020 لتبلغ 48 مليار دولار أمريكي، أي 55.8% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. الجدول (6) في الملحق والشكل (6).

الشكل (6)

الاستثمارات في الوقود الأحفوري في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (6) في الملحق.

رابعاً: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأوروبية:

انخفضت الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأوروبية بمعدل 1.7% سنوياً خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 330 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 308 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض حوالي 53 مليار دولار أمريكي، وعليه سيصل حجم هذه الاستثمارات إلى 77.5% من حجمها في عام 2015.

وعلى الرغم من تراجع حجم استثمارات الطاقة في الدول الأوروبية إلا أن حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية قد ارتفعت من 16% في عام 2015 إلى 16.3% في عام 2019، ويتوقع لها أن ترتفع في عام 2020 لتصل إلى 16.8%.

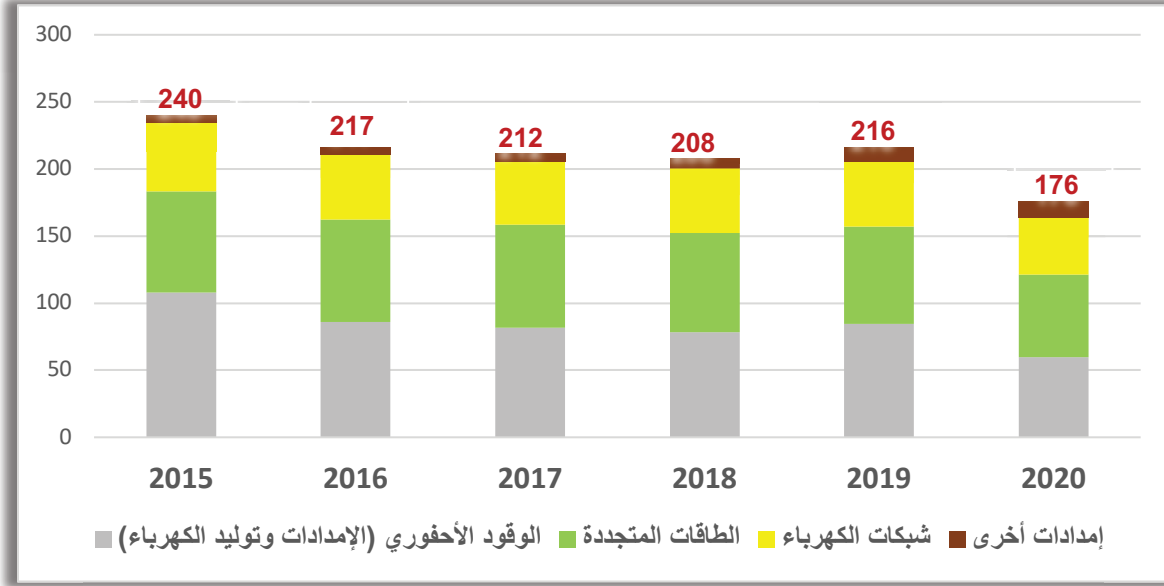
1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

انعكس التراجع في استثمارات الطاقة خلال الفترة (2015-2019) بصورة أساسية على الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة، وخاصة الإمدادات من الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) حيث هبطت الاستثمارات في هذا المجال بمعدل 5.9% سنوياً إذ تقلصت من 108 مليار دولار في عام 2015 إلى 85 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري في عام 2020 حيث ستهبط هذه الاستثمارات بمقدار 25 مليار دولار لتبلغ 60 مليار دولار أمريكي. وبذلك سيشكل المستوى الجديد من الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري هبوطاً كبيراً بالمقارنة مع عام 2015 إذ يمثل 55.5% مما كانت عليه الاستثمارات. كما انخفضت الاستثمارات في إمدادات الطاقات المتجددة بمعدل 1.1% سنوياً خلال الفترة ذاتها حيث تراجعت من 76 مليار دولار إلى 72 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تتقلص بمقدار 11 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 61 مليار دولار أمريكي،

أي 81.1% من حجم الاستثمارات في هذه الطاقات في عام 2015. ومن ناحية الاستثمارات في شبكات الكهرباء فقد انخفضت بمعدل 1.4% سنويا لتصل إلى 48 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع لها أن تنقل بمقدار 5 مليارات دولار في عام 2020 حيث ستبلغ 43 مليار دولار أمريكي، أي 85.2% مما كانت عليه في عام 2015. وفي الوقت نفسه استقرت الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة عند 80 مليار دولار في عام 2019، لكن يتوقع لها أن تنخفض بمقدار 10 مليارات دولار في عام 2020 لتبلغ 70 مليار دولار أمريكي.

ويلاحظ أن حصة الدول الأوروبية في الاستثمارات العالمية في إجمالي إمدادات الطاقة قد استقرت عند 13.4% خلال الفترة 2015-2019، ويتوقع لها أن ترتفع لتصل إلى 13.8% في عام 2020. وتراجعت حصة هذه الدول في الاستثمارات في مجال إمدادات الوقود الأحفوري من 9.4% في عام 2015 إلى 8.7% في عام 2019، ويتوقع أن تتراجع أيضا في عام 2020 لتبلغ 8.6%. كما انخفضت حصتها في الاستثمارات العالمية في مجال الطاقات المتجددة من 23.9% في عام 2015 إلى 22.7% في عام 2019، ويتوقع لها أن تنخفض في عام 2020 لتبلغ 21.2%. وفي الوقت نفسه ارتفعت حصتها في الاستثمارات العالمية في مجال شبكات الكهرباء من 17.3% في عام 2015 إلى 17.6% في عام 2019، ويتوقع لها أن تنخفض إلى 17.5% في عام 2020. الجدول (7) في الملحق والشكل (7).

الشكل (7)
الاستثمارات في امدادات الطاقة في الدول الأوروبية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(* الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (7) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

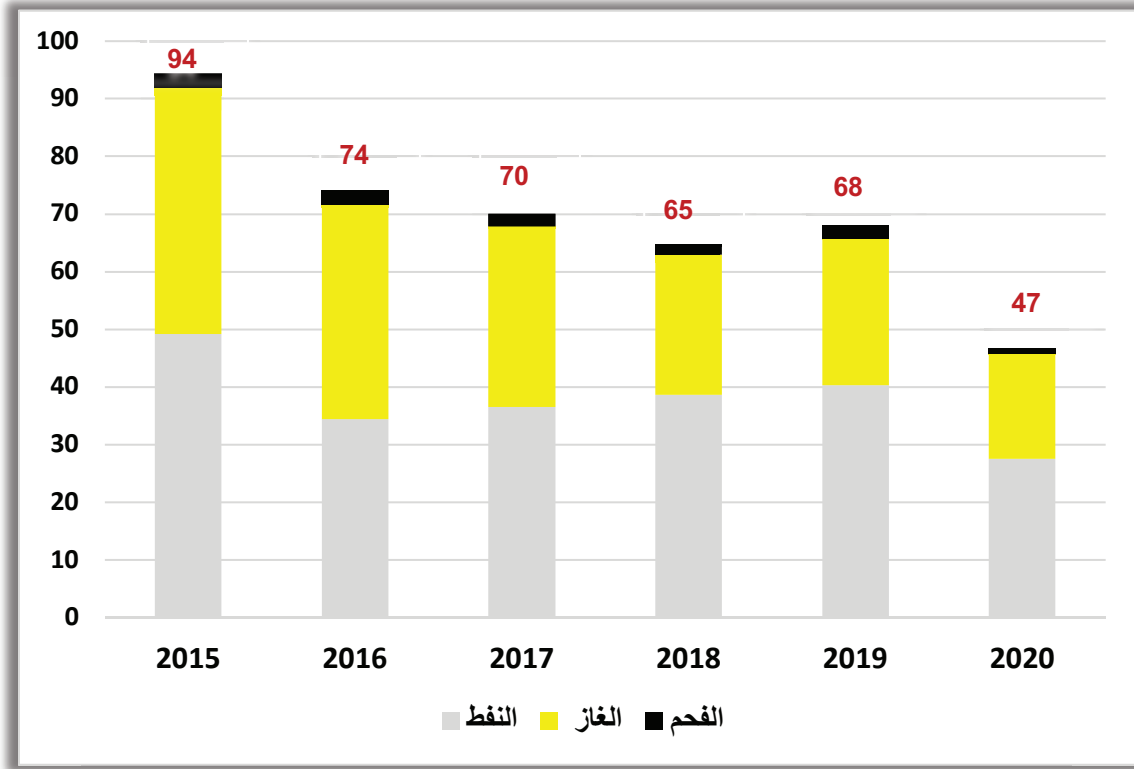
هبطت الاستثمارات في مجال الوقود الأحفوري في الدول الأوروبية بصورة كبيرة خلال الفترة (2015-2019) إذ انخفضت بمعدل 7.9% سنويا حيث تقلصت من 94 مليار دولار في عام 2015 إلى 68 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من الهبوط في هذه الاستثمارات في عام 2020 حيث سيبلغ حجم التراجع 21 مليار دولار أمريكي، أي أن حجم الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 ستصل إلى أقل من نصف (49.4%) المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات فقد تراجعت حصة الاستثمارات في الوقود الأحفوري في إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأوروبية من 28.6% في عام 2015 إلى 22% في عام 2019، وستنخفض إلى 18.2% في عام 2020.

وحصل أكبر تراجع في الاستثمارات في الغاز التي هبطت بمعدل 12.1% سنويا حيث تقلصت من 43 مليار دولار في عام 2015 إلى 26 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات في عام 2020 لتصل إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي 42.9% من حجم مثيلتها في عام 2015. وعليه فقد تراجعت حصة الاستثمارات في الغاز في إجمالي استثمارات الطاقة من 13% في عام 2015 إلى 8.3% في عام 2019، وستنخفض إلى 7.2% في عام 2020.

وشهدت استثمارات الدول الأوروبية في مجال النفط تطورات متباينة خلال الفترة (2019-2015) حيث انخفضت هذه الاستثمارات بصورة كبيرة من 49 مليار دولار في عام 2015 إلى 34 مليار دولار في عام 2016 ثم ارتفعت إلى 37 مليار دولار في عام 2017 وإلى 39 مليار دولار و40 مليار دولار في عام 2018 و عام 2019 على التوالي. وعليه فقد انخفضت الاستثمارات في النفط بمعدل 4.9% سنويا إخلال الفترة (2019-2015). ويتوقع أن تنخفض بشكل كبير في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض ما يقارب 13 مليار دولار أمريكي، أي أن هذه الاستثمارات ستشكل 55.9% من مثيلتها في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات فقد انخفضت حصة النفط في إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأوروبية من 14.9% في عام 2015 إلى 13.1% في عام 2019، وستصل إلى 10.8% في عام 2020.

واستثمرت الدول الأوروبية مبالغ صغيرة نسبيا في مجال الفحم بلغت هذه الاستثمارات 3 مليارات دولار في عام 2015، وتراجعت إلى 2 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض إلى 1 مليار دولار في عام 2020، أي 0.3% من إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأوروبية. الجدول (8) في الملحق والشكل (8).

الشكل (8)
الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأوروبية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (8) في الملحق.

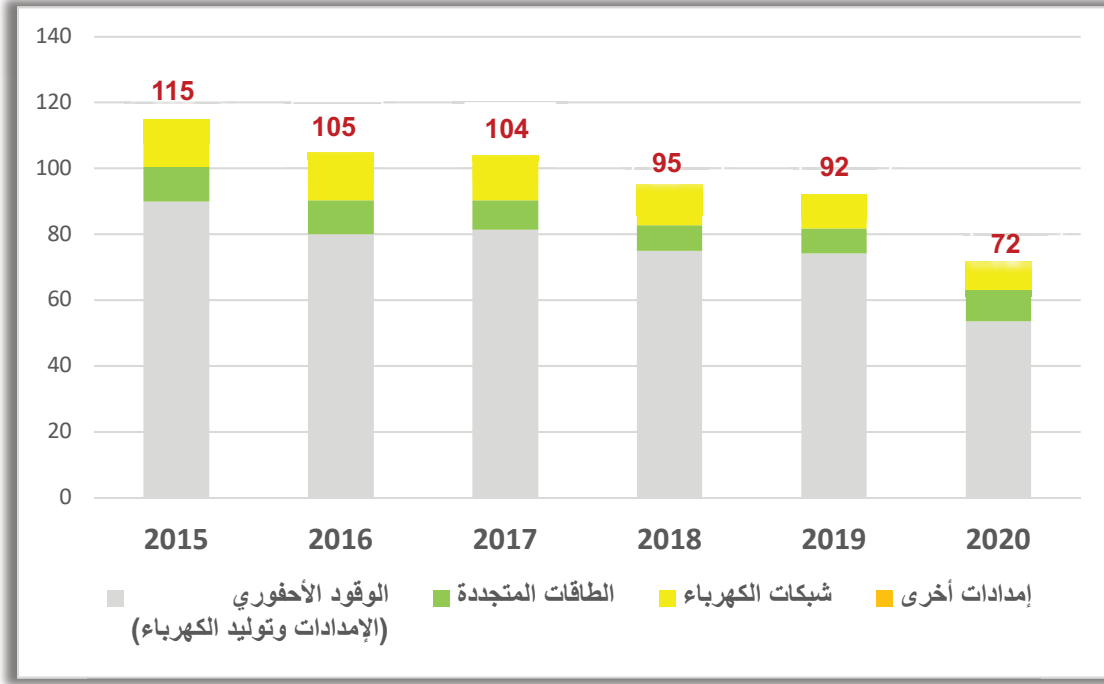
خامسا: الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأفريقية:

انخفضت الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأفريقية بصورة مستمرة خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجع من 118 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 100 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات بما يربو عن 21 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 78 مليار دولار أمريكي، أي 66.2% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات انخفضت حصة هذه الدول في إجمالي الاستثمارات العالمية من 5.7% في عام 2015 إلى 5.3% في عام 2019، ويتوقع لها أن تنخفض لتبلغ 5.2% في عام 2020.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

أثر انخفاض استثمارات الطاقة خلال الفترة (2015-2019) بصورة كبيرة على الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة حيث تراجعت هذه الاستثمارات بمعدل 5.4% إذ هبطت من 115 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 92 مليار دولار في عام 2019. يتوقع أن يتقلص حجم الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 بمقدار 20 مليار دولار أمريكي. وحصل التراجع الأكبر في الاستثمارات في إمدادات الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) التي انخفضت من 90 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 74 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض الاستثمارات في هذا المجال بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض ما يقارب 21 مليار دولار لتصل إلى 54 مليار دولار أمريكي، أي 59.6% مما كانت عليه في عام 2015. وتأتي شبكات الكهرباء في المرتبة الثانية من ناحية حجم التراجع في الاستثمارات حيث انخفضت هذه الاستثمارات من 15 مليار دولار في عام 2015 إلى 10 مليارات دولار في عام 2019، ويتوقع أن تصل إلى 9 مليارات دولار في عام 2020. أما من ناحية الاستثمارات في إمدادات الطاقات المتجددة فقد تراجعت من 10 مليارات دولار في عام 2015 إلى 8 مليارات دولار في عام 2019، لكن يتوقع لها أن ترتفع في عام 2020 لتبلغ 10 مليارات دولار أمريكي. والملفت للانتباه هو تزايد حجم الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة بصورة ملموسة حيث تضاعفت من 3 مليارات دولار في عام 2015 إلى 7 مليارات دولار في عام 2019، لكن يتوقع لها أن تنخفض إلى 6 مليارات دولار في عام 2020. ونتيجة لهذه التطورات انخفضت حصة الدول الأفريقية في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال إمدادات الطاقة من 6.4% في عام 2015 إلى 5.7% في عام 2019، ويتوقع أن تستمر هذه الحصة في عام 2020. الجدول (9) في الملحق والشكل (9).

الشكل (9)
الاستثمارات في امدادات الطاقة في الدول الأفريقية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(*) الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (9) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

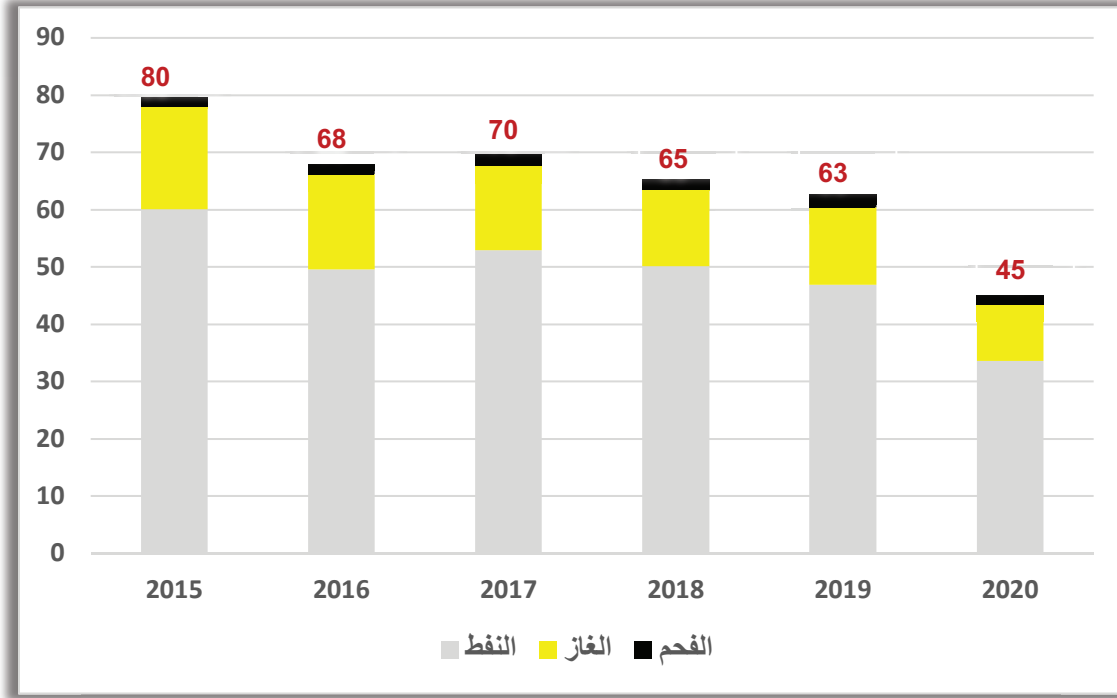
تمثل الاستثمارات في الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من استثمارات الطاقة في الدول الأفريقية إذ بلغت حصتها أكثر من ثلثي (67.7%) إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول في عام 2015. وطرأ انخفاض ملموس على هذه الاستثمارات خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجع بمعدل 5.8% سنويا إذ تقلصت من 80 مليار دولار إلى 63 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 حيث ستقلص هذه الاستثمارات بمقدار 18 مليار دولار لتبلغ 45 مليار دولار أمريكي، أي 56.7% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وبذلك ستصل حصة الاستثمارات في مجال الوقود الأحفوري إلى 57.6% من إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأفريقية وإلى 7.7% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال.

وتشكل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأفريقية إذ تمثل حصة النفط حوالي ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات خلال الفترة 2015-2019. وانخفضت الاستثمارات في النفط بصورة كبيرة خلال هذه الفترة حيث تراجعت بمعدل 6% سنويا إذ هبطت من 60 مليار دولار في عام 2015 إلى 47 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتقلص هذه الاستثمارات بمقدار 13 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 34 مليار دولار أمريكي، أي 55.9% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وعليه ستراجع حصة الاستثمارات في النفط في إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأفريقية من 50.8% في عام 2015 إلى 42.9% في عام 2020 إلى 42.9%، بينما ستراجع حصة هذه في الاستثمارات العالمية من 10.9% إلى 10.3% خلال الفترة نفسها.

وشهدت استثمارات الغاز أيضا تراجعا ملحوظا في الدول الأفريقية خلال الفترة (2015-2019) إذ هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 6.9% سنويا حيث تقلصت من 18 مليار دولار إلى 14 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تتراجع في عام 2020 لتبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، أي 54.4% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وعليه فقد تراجعت حصة الاستثمارات في الغاز في إجمالي استثمارات الطاقة في الدول الأفريقية من 15.2% في عام 2015 إلى 13.6% في عام 2019، وستصل إلى 12.5% في عام 2020. وستستقر حصة الاستثمار في مجال الغاز في إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا المجال عند 5.3% في عام 2020، وهي الحصة نفسها في عام 2015.

وتستثمر الدول الأفريقية مبالغ صغيرة نسبيا في مجال الفحم، لكن تضاعفت الاستثمارات في الفحم من 1 مليار دولار في عام 2015 إلى 2 مليار دولار في عام 2019، وستستقر عند هذا المستوى في عام 2020، وبذلك ستصل حصة الدول الأفريقية إلى 2.2% من الاستثمارات العالمية في مجال الفحم. الجدول (10) في الملحق والشكل (10).

الشكل (10)
الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأفريقية خلال الفترة (2015 – 2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (10) في الملحق.

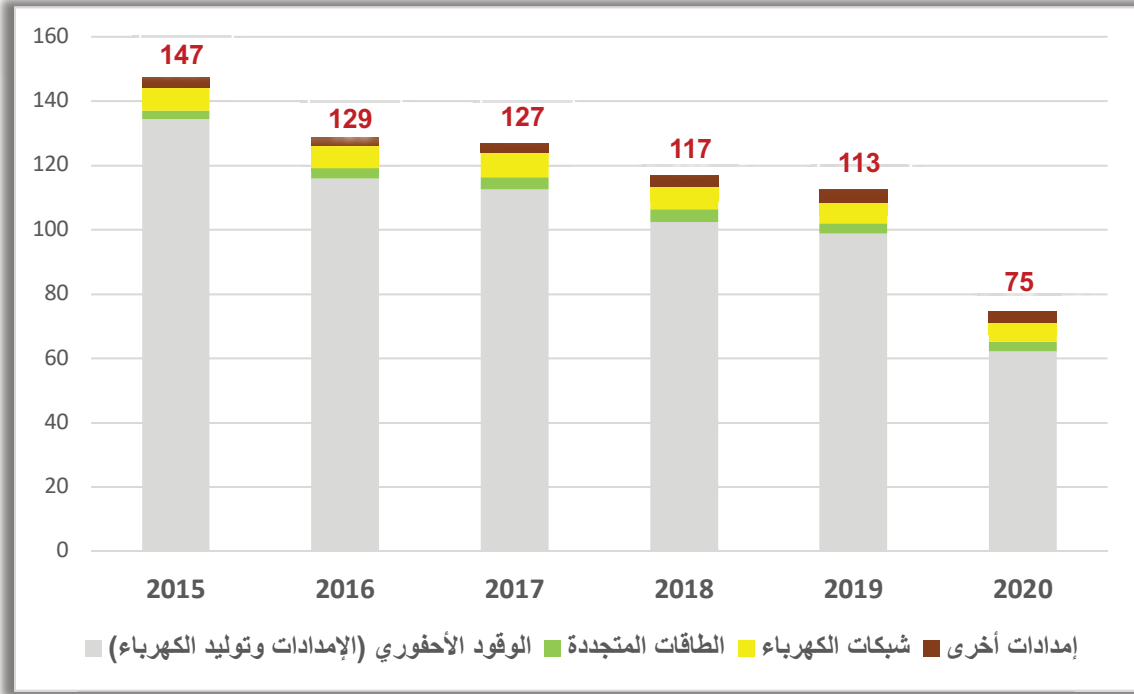
سادسا: الاستثمارات في مجال الطاقة في روسيا ودول أوراسيا

تضم هذه المنطقة تسع دول وهي: روسيا، أذربيجان، أوزبكستان، أرمينيا، جورجيا، تركمنستان، طاجيكستان، كازاخستان، وغير غيزستان. وسجلت الاستثمارات في قطاع الطاقة في هذه المجموعة تراجعاً كبيراً ومستمرًا خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 6.2% سنوياً إذ تقلصت من 152 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 118 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض 36 مليار دولار لتصل إلى 82 مليار دولار أمريكي، أي إلى حوالي نصف (53.7%) حجم الاستثمارات التي كانت عليها في عام 2015 تقريباً.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

حصل الانخفاض الأكبر في مجال الاستثمارات في إمدادات الطاقة، وخاصة إمدادات الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) التي هبطت بمعدل 7.4% سنويا خلال الفترة (2015-2019) للتراجع من 135 مليار دولار في عام 2015 إلى 99 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض في عام 2020 بشكل كبير لتصل إلى 62 مليار دولار أمريكي، أي أنها ستصل إلى أقل من نصف (46.3%) الاستثمارات التي كانت عليها في عام 2015. وخلال الفترة (2015-2019) استقرت الاستثمارات في كل من شبكات الكهرباء والطاقات المتجددة عند 7 مليارات دولار و3 مليارات دولار على التوالي. ويتوقع في عام 2020 أن تظل الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقات المتجددة عند مستوى 3 مليارات دولار أمريكي، بينما يتوقع أن تتراجع الاستثمارات في شبكات الكهرباء إلى 6 مليارات دولار أمريكي. وعليه فقد تراجعت حصة هذه الدول في الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة من 7.4% في عام 2015 إلى 6.2% في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض في عام 2020 إلى 5.4%. وفي الوقت نفسه تراجعت حصة هذه الدول في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الامدادات من الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) من 11.7% في عام 2015 إلى 10.1% في عام 2019، ويتوقع لها أن تنخفض إلى 8.9% في عام 2020. أما من ناحية الاستثمارات في كفاءة الطاقة فقد استقرت عند 5 مليارات دولار خلال الفترة 2015-2019، ويتوقع أن ترتفع إلى 7 مليارات دولار في عام 2020. الجدول (11) في الملحق والشكل (11).

الشكل (11)
الاستثمارات في إمدادات الطاقة في روسيا ودول أوراسيا
خلال الفترة 2015 – 2020 (مليار دولار بأسعار 2019)



(* الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (11) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

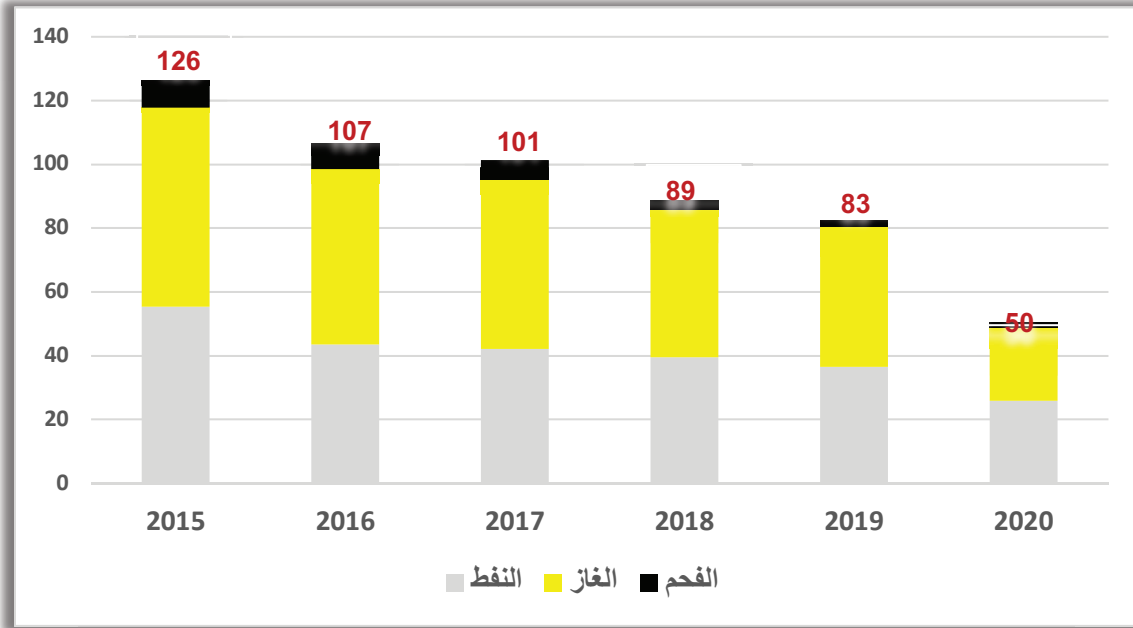
شكلت الاستثمارات في الوقود الأحفوري، وخاصة في الغاز، معظم استثمارات الطاقة في هذه المجموعة من الدول خلال الفترة (2015-2019)، وذلك على الرغم من تراجع حصتها من 82.9% في عام 2015 إلى 70% في عام 2019 حيث هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 10.1% سنويا إذ تقلصت من 126 مليار دولار إلى 83 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تندهور هذا الاستثمارات في عام 2020 لتتهبط بمقدار 32 مليار دولار أمريكي، وعليه ستصل إلى 39.9% من مستوى الاستثمارات في عام 2015. وفي حين كانت الاستثمارات في الوقود الأحفوري تشكل 12.6% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال تراجع هذه الحصة إلى 9.8% في عام 2019، ويتوقع أن تصل إلى 8.6% في عام 2020.

وتشكل الاستثمارات في الغاز الجزء الأكبر من استثمارات الوقود الأحفوري في هذه الدول. وشهدت الفترة (2015-2019) تراجعاً ملحوظاً في استثمارات الغاز التي انخفضت بمعدل 8.3% سنوياً لتصل إلى 44 مليار دولار في عام 2019 بالمقارنة مع 62 مليار دولار في عام 2015. ويتوقع أن تنخفض بشكل كبير في عام 2020 إذ ستراجع بمقدار 21 مليار دولار لتصل إلى 23 مليار دولار أمريكي، 36.4% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات تراجعت حصة الاستثمارات في مجال الغاز في الاستثمارات العالمية في هذا المجال من 18.4% في عام 2015 إلى 15.4% في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض إلى 12.2% في عام 2020.

وسجلت الاستثمارات في النفط انخفاضاً كبيراً خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت بمعدل 9.9% سنوياً إذ تقلصت من 55 مليار دولار إلى 37 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تتراجع لتصل إلى 26 مليار دولار في عام 2020، أي أقل من نصف (46.9%) المستوى الذي كانت عليه في عام 2015، وعليه سيتجاوز حجم الاستثمارات في النفط حجم الاستثمارات في الغاز في هذه السنة. وبذلك ستخفض حصة استثمارات النفط في هذه المجموعة من الدول في الاستثمارات العالمية في النفط من 10% في عام 2015 إلى 8% في عام 2020.

وشهدت استثمارات الفحم أيضاً انخفاضاً كبيراً في هذه الدول إذ تقلص حجم هذه الاستثمارات من 8 مليارات دولار في عام 2015 إلى 2 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تستقر عند هذا المستوى في عام 2020. وبذلك ستهبط حصة هذه الدول في الاستثمارات العالمية في الفحم من 7.7% في عام 2015 إلى 2.1% في عام 2020. الجدول (12) في الملحق والشكل (12).

الشكل (12)
الاستثمارات في الوقود الأحفوري في روسيا ودول أوراسيا
خلال الفترة 2015 – 2020 (مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (12) في الملحق.

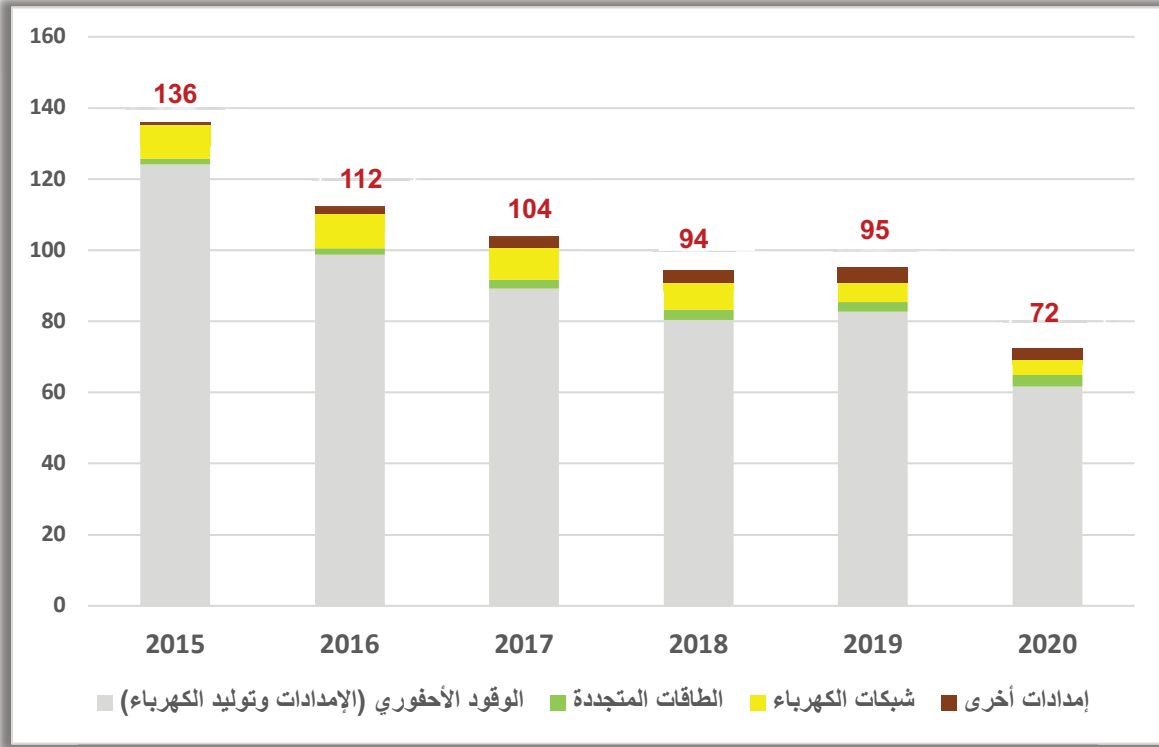
سابعا: الاستثمارات في مجال الطاقة في دول الشرق الأوسط

سجلت هذه المنطقة التي تضم جميع الدول العربية في المشرق العربي بالإضافة إلى إيران أعلى معدلات التراجع في الاستثمارات في قطاع الطاقة في العالم خلال الفترة (2015-2019) حيث هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 8.2% سنويا إذ تقلصت من 137 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 98 مليار دولار في عام 2019، أي أن حجم الانخفاض في استثمارات الطاقة في هذه المنطقة شكل 23.1% من إجمالي التراجع في الاستثمارات العالمية في هذا المجال. وعليه فقد تراجعت حصة هذه المنطقة في الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة من 6.7% في عام 2015 إلى 5.2% في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 23 مليار دولار لتبلغ 75 مليار دولار أمريكي، أي 54.7% من الاستثمارات المسجلة في عام 2015، وبالتالي ستخفص حصتها في الاستثمارات العالمية إلى 4.9%.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

لقد تحمل قطاع الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) العبء الأكبر من حجم التراجع في استثمارات الطاقة في هذه الدول خلال الفترة (2015-2019) حيث هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 9.6% سنويا إذ تقلصت من 124 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 83 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في هذه الاستثمارات في عام 2020 حيث ستخفص بمقدار 21 مليار دولار لتصل إلى 62 مليار دولار أمريكي، أي أن هذه الاستثمارات ستصل في عام 2020 إلى أقل من نصف (49.7%) حجم الاستثمارات التي كانت عليه في عام 2015. وبناء على هذه التوقعات ستبلغ حصة دول هذه المنطقة 8.8% من الاستثمارات العالمية في الوقود الأحفوري. وسجل حجم الاستثمارات في شبكات الكهرباء انخفاضا كبيرا حيث تراجع بمعدل 13.4% سنويا إذ هبط من 10 مليارات دولار في عام 2015 إلى 6 مليارات دولار في عام 2019، ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 حيث ستصل الاستثمارات في هذا المجال إلى 4 مليارات دولار أمريكي، أي 1.8% من الاستثمارات العالمية في شبكات الكهرباء. وفي الوقت نفسه ازدادت الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقات المتجددة من 2 مليار دولار في عام 2015 إلى 3 مليارات دولار في عام 2019، ويتوقع أن يحافظ هذا المجال على المستوى نفسه من الاستثمارات في عام 2020. وبذلك ستصل حصة هذه الدول إلى 1.1% من الاستثمارات العالمية في إمدادات الطاقات المتجددة. الجدول (13) في الملحق والشكل (13).

الشكل (13)
الاستثمارات في إمدادات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2015-2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(*) الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (13) في الملحق.

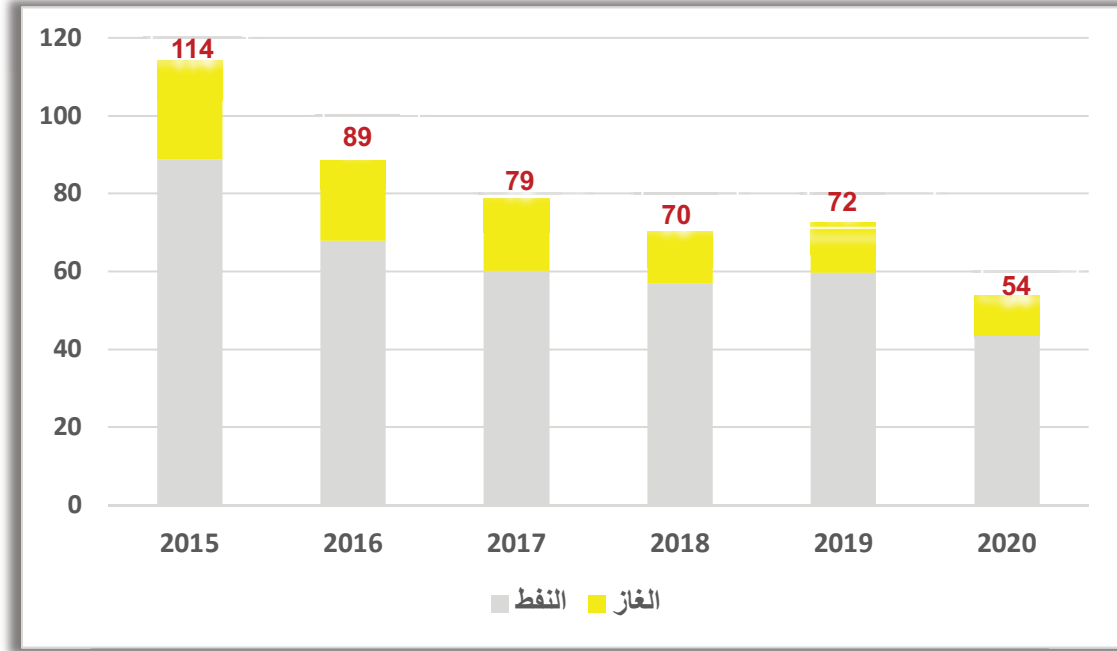
2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

تشكل الاستثمارات في الوقود الأحفوري، وخاصة الاستثمارات في النفط، نسبة عالية من استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، لكن شهدت هذه الاستثمارات تراجعاً كبيراً بلغ معدله 10.7% سنوياً خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 114 مليار دولار إلى 73 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تستمر هذه الاستثمارات بالانخفاض في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض 19 مليار دولار حيث ستصل إلى 54 مليار دولار أمريكي، أي أقل من نصف (47.4%) حجم هذه الاستثمارات في عام 2015. وشكلت استثمارات الوقود الأحفوري في هذه المنطقة 11.3% من الاستثمارات

العالمية في هذا المجال في عام 2015 ثم تراجعت إلى 8.5% في عام 2019، ويتوقع أن ترتفع لتصل إلى 9.1% في عام 2020.

وتشكل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من استثمارات الطاقة في هذه المنطقة حيث بلغت حصتها 64.7% في عام 2015 ثم تراجعت لتصل إلى 61.1% في عام 2019 إذ انخفضت بمعدل 9.5% سنويا لتتراجع من 89 مليار دولار إلى 60 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 44 مليار دولار أمريكي، أي 49.2% من حجم الاستثمارات التي كانت عليها في عام 2015. وستشكل الاستثمارات في النفط في هذه المنطقة 13.4% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020 بالمقارنة مع 16.1% في عام 2015. وسجلت الاستثمارات في الغاز في هذه المنطقة أعلى معدلات التراجع خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت بمعدل 15.7% سنويا إذ بلغت 13 مليار دولار في عام 2019، أي نصف حجمها الذي كانت عليه في عام 2015 وهو 26 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات لتبلغ 10 مليارات دولار في عام 2020، أي 40% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وستشكل الاستثمارات في الغاز في هذه المنطقة 5.5% من الاستثمارات العالمية في الغاز في عام 2020 بالمقارنة مع 7.5% في عام 2015. الجدول (14) في الملحق والشكل (14).

الشكل (14)
الاستثمارات في الوقود الأحفوري في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2015-2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (14) في الملحق.

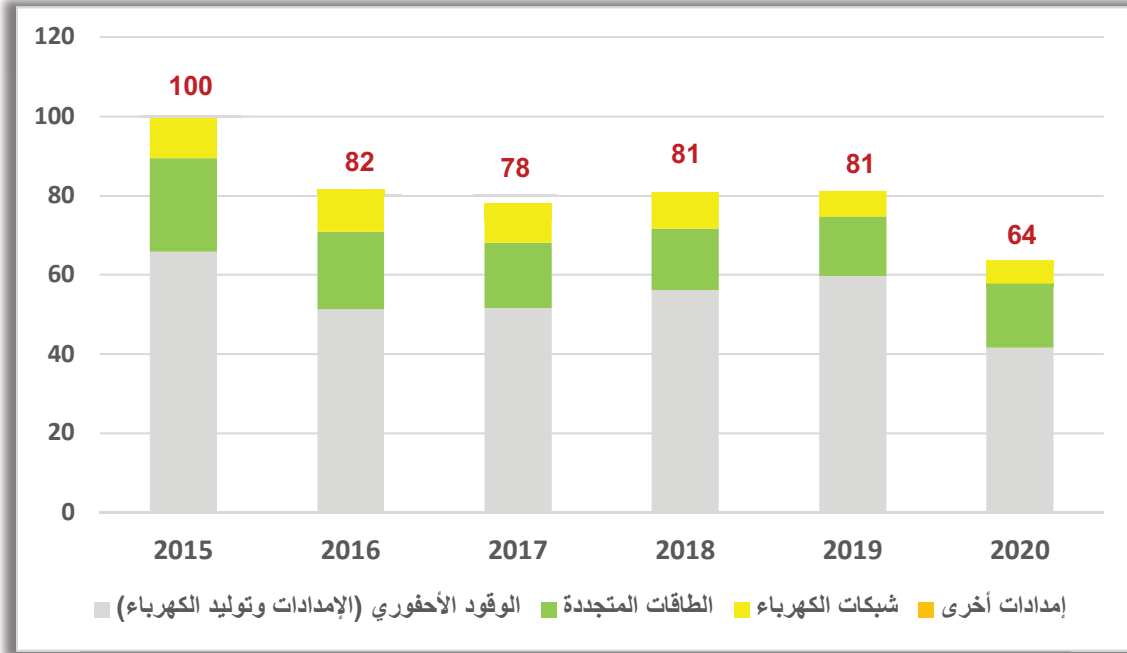
ثامنا: الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية

شهدت الاستثمارات في قطاع الطاقة في دول أمريكا الوسطى والجنوبية تراجعاً مستمراً خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 4.5% سنوياً إذ تراجعت من 111 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 92 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتقلص هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض 20 مليار دولار لتصل إلى 72 مليار دولار أمريكي، أي 65.2% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات فقد تراجعت حصة هذه الدول في إجمالي الاستثمارات العالمية من 5.4% في عام 2015 إلى 4.9% في عام 2019، ويتوقع لهذه الحصة أن تنخفض لتصل إلى 4.8% في عام 2020.

1- الاستثمارات في إمدادات الطاقة:

تراجعت الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة بمعدل 5% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 100 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 81 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في عام 2020 ليصل حجم الاستثمارات إلى 64 مليار دولار أمريكي، أي 64.2% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. وتشكل الاستثمارات في الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات إذ بلغ حجم الاستثمارات في هذا المجال 60 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تنخفض بشكل كبير لتصل إلى 42 مليار دولار في عام 2020، أي 63.3% مما كانت عليه في عام 2015. وحصل تراجع كبير في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة من الطاقات المتجددة إذ هبطت هذه الاستثمارات بمعدل 10.9% سنويا خلال الفترة (2015-2019) لتتقلص من 24 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 15 مليار دولار في عام 2019، لكن يتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 لتبلغ 16 مليار دولار أمريكي، أي 68.2% مما كانت عليه في عام 2015. كما حصل انخفاض كبير أيضا في استثمارات الطاقة في شبكات الكهرباء حيث تراجعت هذه الاستثمارات بمعدل 10.9% سنويا خلال الفترة (2015-2019) إذ انخفضت من 10 مليارات دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 7 مليارات دولار في عام 2019. ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في عام 2020 لتصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي، أي 57.3% مما كانت عليه في عام 2015. واستقرت الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة عند 11 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019، ويتوقع أن تنخفض إلى 8 مليارات دولار في عام 2020. الجدول (15) في الملحق والشكل (15).

الشكل (15)
الاستثمارات في إمدادات الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة (2015-2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



(*) الإمدادات الأخرى هي الإمدادات من الوقود الحيوي والتي تشمل على الوقود الحيوي السائل والغاز الحيوي والميثان الحيوي.
المصدر: الجدول (15) في الملحق.

2- الاستثمارات في أنواع الوقود:

انخفضت الاستثمارات في الوقود الأحفوري بمعدل 2.8% سنويا خلال الفترة (2015-2019)، وهو معدل أقل من معدل التراجع في استثمارات الطاقة في هذه الدول خلال الفترة نفسها. وتراجعت الاستثمارات في الوقود الأحفوري من 63 مليار دولار عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 55 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في الوقود الأحفوري قد ارتفعت من 6.2% في عام 2015 إلى 6.5% في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 17 مليار دولار لتصل إلى 38 مليار دولار أمريكي، أي 61.4% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015 و6.4% من الاستثمارات العالمية في عام 2020. وشكلت الاستثمارات في الوقود الأحفوري الجزء

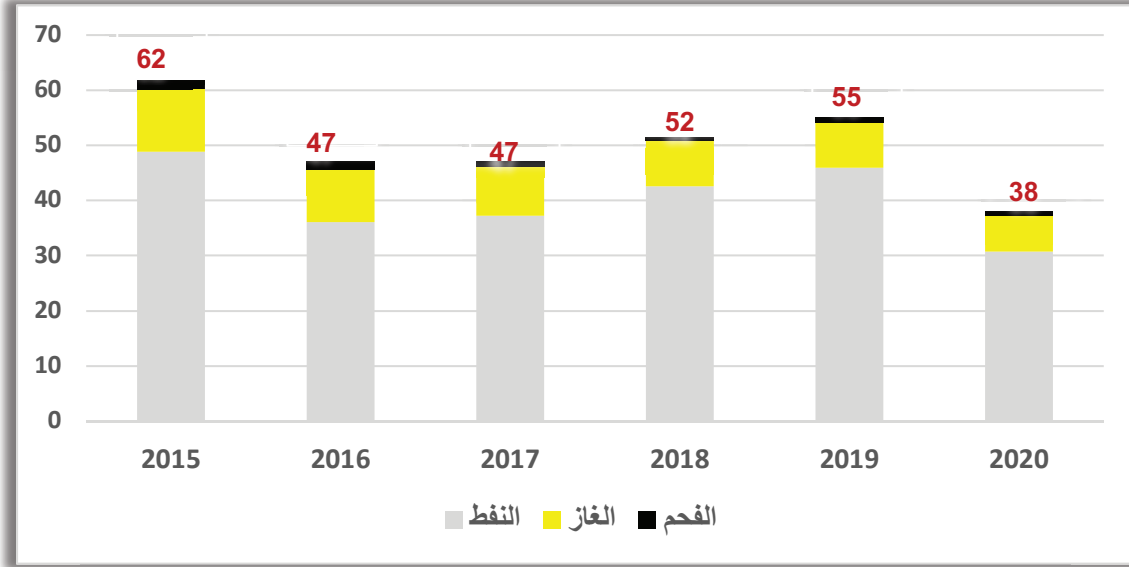
الأكبر من استثمارات الطاقة في هذه الدول إذ بلغت حصتها 59.5% في عام 2019، لكن يتوقع أن تنخفض هذه الحصة لتصل إلى 52.3% في عام 2020.

وانخفضت استثمارات النفط بأقل معدلات التراجع في استثمارات الطاقة في هذه الدول خلال الفترة (2015-2019) إذ تراجعت بمعدل 1.6% سنويا حيث انخفضت من 49 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 46 مليار دولار في عام 2019. وبذلك مثلت الاستثمارات في النفط حصة ملموسة في إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول إذ وصلت هذه الحصة إلى حوالي نصف (49.7%) استثمارات الطاقة في عام 2019 كما وصلت إلى 9.8% من الاستثمارات العالمية في النفط في عام 2019 بالمقارنة مع 8.9% في عام 2015.. ويتوقع أن تنخفض استثمارات النفط بصورة ملموسة في عام 2020 حيث ستقلص بمقدار 15 مليار دولار لتبلغ 31 مليار دولار أمريكي، أي 9.4% من الاستثمارات العالمية.

ومن ناحية استثمارات الغاز فقد هبطت بمعدل 7.4% سنويا حيث تقلصت من 11 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 8 مليارات دولار في عام 2019، وبذلك وصلت حصة استثمارات الغاز إلى 9% من استثمارات الطاقة في هذه الدول. ويتوقع أن تنخفض استثمارات الغاز إلى 7 مليارات دولار في عام 2020، أي 58.4% من المستوى الذي كانت عليه في عام 2015. ورغم هذا التراجع في استثمارات الغاز إلا أن حصتها في استثمارات الطاقة سترتفع إلى 9.1% في عام 2020، كما سترتفع حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في الغاز من 2.9% في عام 2019 إلى 3.5% في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 3.3% في عام 2015.

وانخفضت استثمارات الفحم في هذه الدول من 2 مليار دولار في عام 2015 إلى 1 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تستقر عند هذا المستوى في عام 2020، أي 0.8% من استثمارات الطاقة في هذه الدول. الجدول (16) في الملحق والشكل (16).

الشكل (16)
الاستثمارات في الوقود الأحفوري في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2015-2020
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (16) في الملحق.

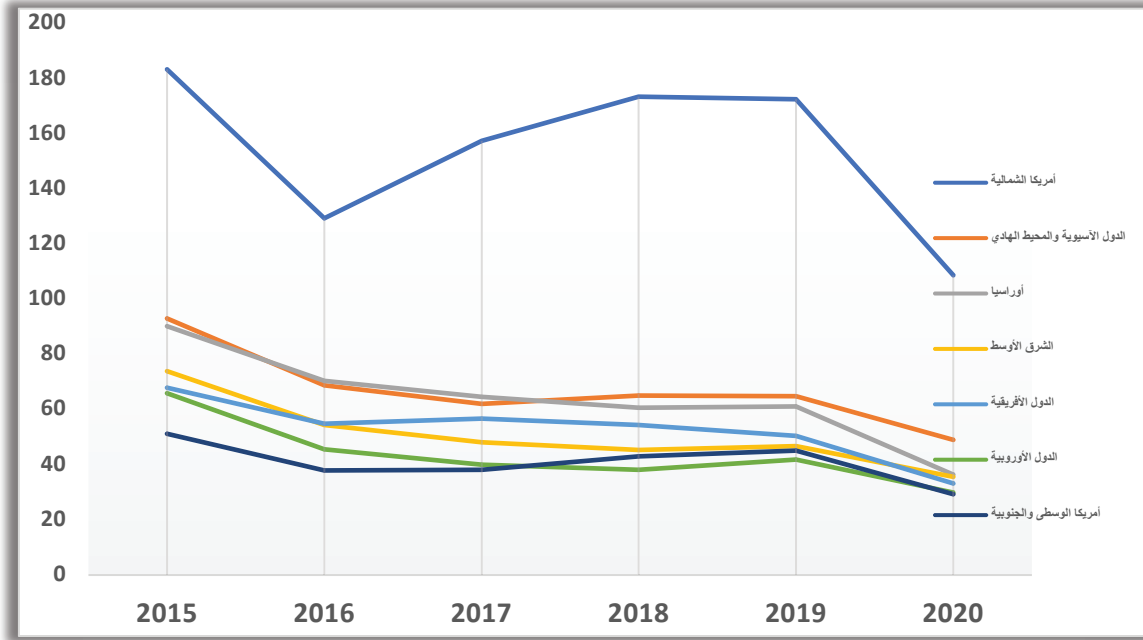
تاسعا: الاستثمارات العالمية في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي

تكتسب الاستثمارات في نشاط استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي أهمية خاصة نظرا لكونها إحدى أهم محددات الإمدادات المستقبلية من النفط والغاز الطبيعي، ولما لها من صلة مباشرة بأمن الطاقة على المستوى العالمي. وشكلت الاستثمارات في هذه الأنشطة 25.5% من إجمالي استثمارات الطاقة العالمية في عام 2019 بالمقارنة مع 30.3% في عام 2015، ويتوقع أن تنخفض هذه الحصة لتبلغ 21.2% في عام 2020.

ومما يسترعي الانتباه أن الاستثمارات في هذه الأنشطة شهدت في عام 2016 انتكاسة كبيرة إذ انخفضت من 625 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 461 مليار دولار في عام 2016، وارتفعت قليلا لتصل إلى 467 مليار دولار في عام 2017، ثم إلى 480 مليار دولار و483 مليار دولار في عام 2018 و عام 2019 على التوالي. ومن المتوقع أن تهبط بصورة كبيرة في عام 2020 إذ ستقلص بمقدار 161

مليار دولار لتبلغ 322 مليار دولار أمريكي، أي ما يربو قليلا عن نصف (51.5%) هذه الاستثمارات في عام 2015. الجدول (17) في الملحق والشكل (17).

الشكل (17)
الاستثمارات في صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2015-2020)
(مليار دولار بأسعار 2019)



المصدر: الجدول (17) في الملحق.

ويمكن تصنيف المناطق الجغرافية إلى فئتين فيما يتعلق بالاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وتمثل الفئة الأولى في المناطق التي انخفضت فيها هذه الاستثمارات بمعدل يقل عن المعدل العالمي السنوي للتراجع في هذه الاستثمارات خلال الفترة (2015-2019)، وهو 6.3%. وتتضمن هذه الفئة كلا من أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية. وتتألف الفئة الثانية من المناطق التي انخفضت فيها هذه الاستثمارات بمعدل يتجاوز المعدل العالمي السنوي للتراجع في هذه الاستثمارات. وتتضمن هذه الفئة كلا من: الدول الأفريقية، الدول الآسيوية والمحيط الهادي، أوراسيا، الدول الأوروبية، ومنطقة الشرق الأوسط. وستلقي الفقرات التالية الضوء على تطورات الاستثمار في هذه الأنشطة في هذه المناطق خلال الفترة (2015-2019)، وتوقعاتها في

عام 2020، وذلك حسب حجم الاستثمارات المتوقعة في كل من هذه المناطق في عام 2020.

- أمريكا الشمالية:

تأتي دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك) في طليعة مناطق العالم من ناحية حجم الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي إذ استحوذت هذه الدول على 35.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وسجلت هذه المنطقة أدنى معدلات التراجع في هذه الاستثمارات التي انخفضت بمعدل 1.5% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 183 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 173 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 64 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 109 مليار دولار أمريكي، أي 59.3% مما كانت عليه في عام 2015. ونتيجة لهذه التطورات تراجعت حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول من 40.4% في عام 2015 إلى 39.2% في عام 2019، ويتوقع لهذه الحصة أن تتقلص لتبلغ 32.8% في عام 2020.

- الدول الآسيوية والمحيط الهادي:

تأتي الدول الآسيوية والمحيط الهادي في المرتبة الثانية في العالم في مجال الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 13.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 8.6% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 93 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 65 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 49 مليار دولار أمريكي، أي 52.7% مما كانت عليه في عام 2015. وبذلك يتوقع أن تتراجع حصة الاستثمارات

في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول من 12.6% في عام 2015 إلى 8.2% في عام 2020.

- روسيا ودول أوراسيا:

تأتي روسيا والدول الآسيوية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (أوراسيا) في المرتبة الثالثة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 12.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 9.2% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 90 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 61 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 25 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 36 مليار دولار أمريكي، أي 40.4% مما كانت عليه في عام 2015. وشهدت الفترة (2015-2019) تدهورا في حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول حيث كانت تشكل حصة ملموسة بلغت 59.3% في عام 2015 ثم انخفضت لتصل إلى 51.9% في عام 2019، ويتوقع لها المزيد من التراجع لتصل إلى 44.5% في عام 2020.

- الشرق الأوسط:

تأتي منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الرابعة في العالم من ناحية حجم الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي إذ وصلت حصتها إلى 9.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الصناعة في عام 2019. وسجلت هذه المنطقة أعلى معدلات التراجع في هذه الاستثمارات التي هبطت بمعدل 10.8% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 74 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 47 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 11 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 36 مليار دولار أمريكي، أي 48.2% مما

كانت عليه في عام 2015. و عليه فإنه من المتوقع أن تتراجع حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في إجمالي استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط بصورة ملموسة لتصل إلى 47.5% في عام 2020 بالمقارنة مع 53.9% في عام 2015.

- الدول الأفريقية:

تأتي الدول الأفريقية في المرتبة الخامسة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 10.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الصناعة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 68 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 50 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 17 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 33 مليار دولار أمريكي، أي 48.9% مما كانت عليه في عام 2015. ويلاحظ أن حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول سوف تنقلص بشكل كبير حيث يتوقع لها أن تصل إلى 42.4% في عام 2020 بالمقارنة مع 57.4% في عام 2015.

- الدول الأوروبية:

تأتي الدول الأوروبية في المرتبة السادسة في العالم من ناحية الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 8.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 10.7% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 66 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 42 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 12 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 30 مليار دولار أمريكي، أي 45.4% مما كانت عليه في عام 2015. ويتوقع أن تتراجع حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول من 20% في عام 2015 إلى 11.7% في عام 2020.

- أمريكا الوسطى والجنوبية:

تأتي دول أمريكا الوسطى والشمالية في المرتبة السابعة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 9.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات بمعدل 3.1% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجع من 51 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 45 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 29 مليار دولار أمريكي، أي 57.2% مما كانت عليه في عام 2015. ويتوقع أن تنخفض حصة الاستثمارات في هذه الأنشطة في استثمارات الطاقة في هذه الدول من 46.1% في عام 2015 إلى 40.5% في عام 2020.

عاشرا: استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال الفترة (2020-2024)

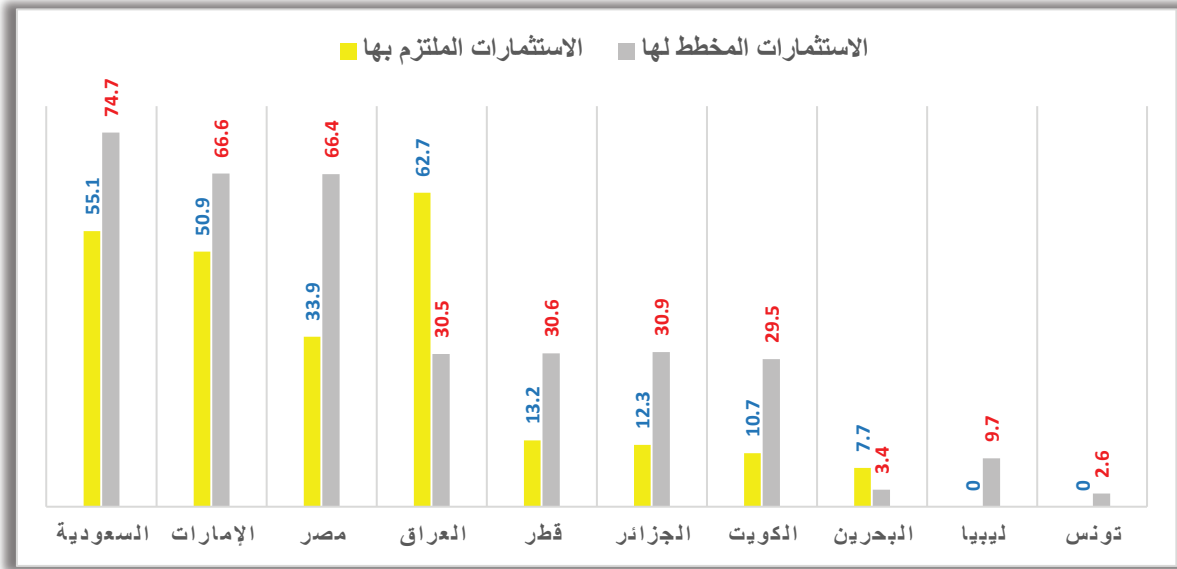
لقد تأثرت الدول الأعضاء شأنها شأن جميع دول العالم بجائحة كوفيد-19 التي تركت بصمة عميقة ستمتد لفترة طويلة في جميع مناحي الحياة، ومنها قطاع الطاقة. وستلقي هذه الجائحة بظلالها السلبية على استثمارات الطاقة في العالم، ومنها الدول الأعضاء.

وتشير بيانات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب) إلى أن إجمالي الاستثمارات في مشاريع الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال الفترة (2020-2024) سيبلغ 592 مليار دولار. وتقيد البيانات نفسها أن الاستثمارات الملتزم بها في هذه الدول ستبلغ 246.5 مليار دولار، بينما ستبلغ الاستثمارات المخطط لها 344.9 مليار.

وتعتبر السعودية أكبر مستثمر في الطاقة إذ سيبلغ إجمالي استثمارات الطاقة فيها 129.8 مليار دولار خلال الفترة (2020-2024)، منها 55.1 مليار دولار في المشاريع الملتزم بها و74.7 مليار دولار في المشاريع المخطط لها. وتأتي الإمارات العربية في

المرتبة الثانية باستثمارات إجمالية تبلغ 117.5 مليار دولار، منها 50.9 مليار دولار في المشاريع الملتمزم بها و66.6 مليار دولار في المشاريع المخطط لها. وتليها مصر باستثمارات تبلغ 100.2 مليار دولار، ثم العراق (93.2 مليار دولار)، وقطر (43.8 مليار دولار)، والجزائر (43.1 مليار دولار)، والكويت (40.2 مليار دولار)، والبحرين (11.1 مليار دولار)، وليبيا (9.7 مليار دولار)، وتونس (3.4 مليار). الجدول (18) في الملحق والشكل (18).

الشكل (18)
استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة (2020-2024)
(مليار دولار أمريكي)



المصدر: الجدول (18) في الملحق.

- الاستثمارات حسب قطاعات الطاقة في الدول الأعضاء

وعند النظر إلى استثمارات الطاقة حسب قطاعات الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة (2020-2024) فيلاحظ أن صناعة النفط تأتي في المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ 189 مليار دولار، أي 31.9% من إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول. ويأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الثانية باستثمارات تبلغ 185.2 مليار دولار، ثم صناعة الغاز باستثمارات تبلغ 137.7 مليار دولار، وبعدها الصناعة الكيماوية باستثمارات تبلغ

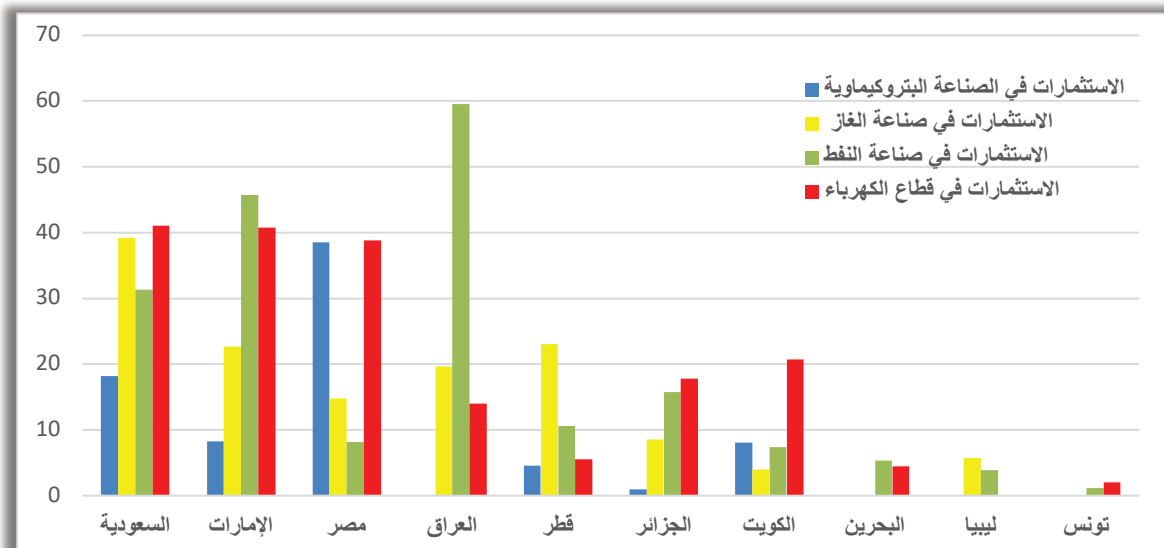
78.7 مليار دولار. وضمن صناعة النفط يأتي العراق في المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ 59.6 مليار دولار، ثم الإمارات باستثمارات تبلغ 45.7 مليار دولار، ثم السعودية باستثمارات تبلغ 31.3 مليار دولار، والجزائر (15.8 مليار دولار)، وقطر (10.6 مليار دولار).

ومن ناحية الاستثمارات في قطاع الكهرباء فتأتي السعودية في المرتبة الأولى (41.1 مليار دولار أمريكي)، ثم الإمارات (40.8 مليار دولار أمريكي)، ومصر (38.8 مليار دولار أمريكي)، والكويت (20.7 مليار دولار أمريكي)، والجزائر (17.8 مليار دولار أمريكي)، والعراق (14 مليار دولار أمريكي).

ومن ناحية الاستثمارات في صناعة الغاز فتأتي السعودية في المرتبة الأولى (39.2 مليار دولار)، ثم قطر في المرتبة الثانية (23.1 مليار دولار)، والإمارات (22.7 مليار دولار)، والعراق (19.6 مليار دولار)، ومصر (14.8 مليار دولار). أما من ناحية الاستثمارات في الصناعة البتروكيمياوية فتأتي مصر في المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ 38.5 مليار دولار، ثم السعودية (18.2 مليار دولار). الجدول (19) في الملحق والشكل (19).

الشكل (19)

استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء حسب قطاعات الطاقة خلال الفترة 2020-2024
(مليار دولار أمريكي)



المصدر: الجدول (19) في الملحق.

وتجدر الإشارة في هذا السياق الى التقرير الصادر عن الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب» في شهر أكتوبر 2020 حول «توقعات استثمارات الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 2020 - 2024» الذي أشار إلى أن الاستثمارات المقررة في قطاع الغاز في المنطقة شهدت استقراراً في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وذلك رغم التراجع الحاد الذي شهده الطلب العالمي على الغاز مسجلاً انخفاضاً بنسبة تخطت 4% على أساس سنوي، وذلك بعكس ما شهده في عام 2019 الذي كان عاماً قياسيماً من حيث قرارات الاستثمارات النهائية لمشاريع الغاز الطبيعي المسال. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي، والآثار الناجمة عن عملية تصحيح الأسعار، ودخول مشاريع الطاقة النووية حيز التشغيل، وتنامي حجم قطاع الطاقة المتجددة.

كما يشير التقرير أنه من المتوقع ان تتسبب جائحة فيروس كورونا COVID19 الراهنة في انخفاض معدل النمو السنوي في الطلب العالمي على الغاز خلال فترة السنوات الخمس القادمة (2020 - 2024) إلى نحو 1.5%، وذلك بالمقارنة مع توقعات النمو قبل إنتشار الجائحة والتي قُدرت حينها بنحو 1.8%. وعلى الرغم من هذا التراجع العالمي فقد حافظت استثمارات الغاز الملتزم بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استقرارها في عام 2020 مقارنة بالعام الماضي، في حين زادت الاستثمارات المخطط لها بنسبة 29% لتصل إلى 126 مليار دولار، وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الإقبال الكبير على الغاز من قبل العديد من دول المنطقة بهدف توليد الطاقة النظيفة من جهة، وتعزيز كفاءة أصول المواد الخام لقطاعي الصناعة والبتروكيماويات من جهة أخرى.

وتحتل السعودية والعراق من الدول الأعضاء مراكز الصدارة من حيث الاستثمارات المقررة في قطاع الغاز، ويأتي ذلك على ضوء مشاريع تحويل الغاز إلى طاقة. من جهة أخرى خصصت الإمارات نحو 22 مليار دولار لمواصلة تنفيذ مخطط تطوير قطاع الغاز في الدولة، والذي يشمل تطوير الغاز غير التقليدي - الحامض.

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى إن التوجه نحو تحويل الطاقة سينقل الطلب على النفط نحو قطاع البتروكيماويات، الأمر الذي سيجعل خطط تحويل النفط الخام إلى منتجات بتروكيماوية من جهة، وتكامل المصافي من جهة أخرى استراتيجيات مهمة. فالزيادة في الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات هي جزء من الجهود المبذولة لزيادة تكامل سلسلة توريد الهيدروكربونات - بما في ذلك التكرير - وتعظيم قيمة كل برميل نفط خام. ومن المتوقع بحلول نهاية هذا العقد، ستركز معظم النمو في الطلب على النفط من قطاع البتروكيماويات مع التأكيد على أن تأثير جائحة فيروس كورونا على الانتعاش الاقتصادي قد يؤخر بعض الوقت هذا الاتجاه للطلب. والجدير بالذكر أن قبل جائحة فيروس كورونا COVID19، كانت صناعة الإيثيلين قد دخلت بالفعل في حالة ركود دوري وتزامنا مع الانخفاض الحالي في الطلب فلا شك أن التحدي سيزداد. يذكر أن حوالي 30 مليون طن من سعة الإيثيلين قيد الإنشاء حاليًا و50 مليون طن من المشاريع قيد الدراسة قبل انتشار الجائحة. من المحتمل أن يتأخر تنفيذ عدد قليل من تلك المشاريع أو أن يتم إلغائها تمامًا حيث تسعى الشركات المنفذة لتلك المشاريع إلى البحث عن شركاء لتقاسم التكاليف والمخاطر. والجدير بالذكر أن قطاع البتروكيماويات في المنطقة شهد زيادة في الاستثمارات بلغت 4 مليارات دولار على أساس سنوي في المشاريع المخطط لها مقارنة بتوقعات العام الماضي، وفي المقابل انخفضت الاستثمارات المقررة أو الملتزم بها بمقدار 13 مليار دولار نتيجة استكمال العديد من المشاريع في عام 2019.



ومن بين الدول الأعضاء تأتي مصر في المرتبة الأولى على صعيد المنطقة من حيث المشاريع المقررة والمخطط لها في قطاع البتروكيماويات بحجم استثمارات يقدر بنحو 30.3 مليار دولار (منها 10 مليار دولار للمشاريع الملتمزم بها)، تليها السعودية بحجم استثمارات تقدر بحوالي 8.54 مليار دولار (من ضمنها 2.67 مليار دولار للمشاريع الملتمزم بها)، والكويت باستثمارات مقدرة بنحو 6.46 مليار دولار، فالإمارات باستثمارات تقدر بنحو 6.25 مليار، ثم قطر بحجم استثمارات مقدرة بحوالي 4.6 مليار دولار، يأتي ذلك في ظل الجهود الرامية إلى توطين الصناعات الكيماوية المتخصصة وتوفير بدائل لاستيراد المواد الخام.

الجزء الثاني: تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على استثمارات الطاقة

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي برزت في عام 2020 إلى تغييرات حادة سواء على صعيد الاقتصاد العالمي أو على صعيد أسواق الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن الركود الاقتصادي العالمي واسع النطاق سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في عام 2020. ويتوقع أن تخلف هذه الأزمة تأثيرات عميقة على صناعة الطاقة. وسوف تتباين انعكاسات هذه الصدمة سواء على صعيد الدول أو على صعيد قطاعات الطاقة المختلفة.

وتفيد المعلومات المتاحة إلى أن الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الشامل ستعاني من انخفاض نسبته 25% في الطلب على الطاقة في عام 2020، بينما سينخفض الطلب في الدول التي خضعت إلى الحظر الصحي الجزئي بنسبة 18%.

وسيتحمل النفط العبء الأكبر من الصدمة بسبب تراجع حركة التنقل والطيران التي تمثل حوالي 60% من الطلب العالمي على النفط حيث بلغ حجم تقلص هذا الطلب في إبريل 2020 بحوالي 25 مليون ب/ي. ويمكن أن يتراجع هذا الطلب بما معدله 9 مليون ب/ي في عام 2020، أي أن استهلاك النفط سيعود إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2012.

ويأتي الفحم في الدرجة الثانية من ناحية مدى التأثير في الأزمة حيث يمكن أن ينخفض الطلب عليه بنسبة 8%. وكان تأثير الجائحة على الطلب على الغاز الطبيعي أكثر اعتدالا إذ تراجع بحوالي 2% على أساس سنوي، لكن يمكن أن ينخفض الطلب على الغاز بنسبة أعلى على مدى السنة بأكملها نظرا لانخفاض الطلب على الكهرباء والتطبيقات الصناعية.

وتلقي الفقرات التالية الضوء على بعض أهم التطورات المتوقعة على الاستثمارات في صناعة النفط والغاز الطبيعي في عام 2020.

1- التغير الجذري في توقعات استثمارات الطاقة العالمية

يتجلى تأثير الجائحة في إحداث صدمة كبيرة في مجال الاستثمارات في قطاع الطاقة إذ أن سرعة وحجم الهبوط في هذه الاستثمارات في النصف الأول من عام 2020 غير مسبوقة في قطاع الطاقة. وكانت التوقعات في بداية عام 2020 تشير إلى أن الاستثمارات الرأسمالية العالمية في قطاع الطاقة سوف ترتفع بمعدل 2% في عام 2020، إلا أن سرعة تفشي جائحة كورونا قد قلب جميع التوقعات رأساً على عقب. وعليه فإنه من المتوقع أن يسجل عام 2020 أكبر انحدار شهدته الاستثمارات في قطاع الطاقة إذ سيبلغ حجم الانخفاض 400 مليار دولار أمريكي، أي خمس (20%) حجم الاستثمارات في عام 2019.

لقد واجهت كل الأنشطة الاستثمارية اضطرابات مختلفة سواء نتيجة للحجر الصحي أو بسبب القيود المفروضة على حركة الناس. لكن التأثير الأكبر على النفقات الاستثمارية في عام 2020، وخاصة النفط، نشأ من تدهور العائدات نتيجة انخفاض الطلب والأسعار، علاوة على التوقعات غير المؤكدة حول هذه العوامل في السنوات القادمة.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الإنفاق الاستهلاكي العالمي على النفط الذي شكل 50% من إجمالي الإنفاق على الطاقة في عام 2019 سوف يهبط بما يزيد عن 1 تريليون دولار في عام 2020. وستنخفض عائدات قطاع الكهرباء بمقدار 180 مليار دولار الأمر الذي يعني أنه سيحصل تحول تاريخي في عام 2020 حيث ستصبح الكهرباء أكبر عنصر في الإنفاق الاستهلاكي في قطاع الكهرباء.

وستشكل التعديلات على المصروفات المخطط لها في قطاع النفط والغاز الجانب الأكثر سلبية حيث تشير التقديرات أن الاستثمارات في عام 2020 ستتنخفض بحوالي

الثالث. وأدى ذلك إلى زيادة في الاقتراض بالإضافة إلى احتمال استمرار عملية كبح المصروفات في عام 2021.

لقد كان قطاع الكهرباء أقل عرضة لتقلبات الأسعار، لكن من المقدر أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي في هذا القطاع بنسبة 10%. ويتوقع أن تهبط مبيعات السيارات ونشاطات قطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي الأمر الذي سيؤدي إلى توقف عملية التقدم في مجال تحسين كفاءة الطاقة.

وسوف تبقى الصين السوق الأكبر للاستثمارات والمحدد الرئيسي للاتجاهات العالمية. وستخفف العودة المبكرة نسبيا للنشاط الصناعي في الصين عقب إجراءات الحجر الصحي الصارمة من الانخفاض في مصروفات الطاقة الذي يقدر أن يبلغ 12%. وسوف تشهد الولايات المتحدة أكبر انخفاض في الاستثمارات الذي سيصل إلى أكثر من 25%، وذلك نظرا لاتساع درجة تعرضها إلى صناعة النفط والغاز إذ تشكل الاستثمارات في مجال إمدادات الوقود الأحفوري حوالي نصف الاستثمارات في قطاع الطاقة. وفي أوروبا ستخفض الاستثمارات في شبكات الكهرباء وطاقة الرياح وكفاءة الطاقة بحوالي 17%، وسيكون الانخفاض أكثر حدة في قطاع الطاقة الشمسية وقطاع النفط والغاز. وسوف تشهد الدول النامية، وخاصة الدول التي لديها صناعات هيدروكربونية ملموسة، أكبر الآثار السلبية لهذه الأزمة حيث سينعكس انخفاض العائدات بصورة مباشرة على تمويل الاستثمارات.

2- حالات عدم اليقين التي نجمت عن الأزمة

لقد تقلبت الاستثمارات في إمدادات الوقود بصورة ملحوظة خلال العقد الحالي، بينما كانت الاستثمارات في قطاع الكهرباء أكثر استقرارا نظرا لموقعها المركزي في عملية التنمية الاقتصادية وفي استراتيجيات التحول في الطاقة، بالإضافة إلى أن النمو في الطلب على الكهرباء الذي تجاوز النمو في إجمالي الطلب على الطاقة.

وينطبق الانخفاض في الاستثمارات في إمدادات الوقود في عام 2020 على كل أنواع المصادر والشركات، لكن أكثر الانخفاضات تأثيراً في قطاع النفط والغاز – في العديد من الحالات ستكون أعلى من 50% – ستكون لدى منتجي النفط الصخري من ذوي الديون العالية في الولايات المتحدة حيث تبدو الآفاق قاتمة بالنسبة لوضعهم، كما ستجف إمكانيات التمويل المتاحة لبعض شركات النفط الوطنية المديونة وذات الأداء الضعيف.

ومن ناحية الصناعات اللاحقة فإن الارتفاع في الاستثمارات في السنوات الأخيرة في قطاعات التكرير والبتروكيماويات والغاز الطبيعي المسيل قد ترك هذه القطاعات في مواجهة حالة الطاقة الفائضة الأمر الذي سيضع ضغوطاً عالية على هوامش الربح مما سيؤثر على تأخير العديد من خطط الاستثمار وعلى الإطار الزمني لهذه الخطط.

وفي قطاع الكهرباء فقد حدثت الأزمة من قدرة العديد من الشركات على الاستثمار في بناء طاقات جديدة. وينطبق هذا بصورة خاصة على المشاريع التي تمتلكها الحكومات في الاقتصادات الناشئة التي يعاني العديد منها من ضغوطات مالية. وتبدو مؤسسات الطاقات المتجددة الضخمة في الاقتصادات المتقدمة في موقع أكثر ثباتاً، لكنها أيضاً تواجه بعض المخاطر ذات الصلة بالعائدات، وذلك بسبب التحول في طلب السوق وفي اتجاهات الأسعار.

ويتوقع أن تهب الاستثمارات الجارية في مشاريع الكهرباء العاملة بالطاقة المتجددة بحوالي 10% وهو انخفاض أقل من المشاريع العاملة بالوقود الأحفوري. وستؤدي الأزمة إلى انخفاض 9% في المصرفيات العالمية على قطاع الشبكات الكهربائية.

وهناك بعض المؤشرات التي تدعو إلى القلق فيما يتعلق ببيانات قطاع الطاقة ككل حيث حصل في السنوات الراهنة انخفاض في حصة استثمارات الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض بنسبة 2% في عام 2020.

3- اعتماد انعكاسات الركود الحالي في الاستثمارات الراهنة على سرعة عودة النشاط الاقتصادي واستمراريته

أدت جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في الطلب مقرونا بدرجة عالية من عدم اليقين حول الفترة الزمنية المطلوبة للتعافي منها. وتحت هذه الظروف وبوجود طاقات فائضة في العديد من الأسواق يصبح تخفيض الاستثمارات نتيجة طبيعية، بل يصبح استجابة ضرورية من الأسواق.

إن الفترة الزمنية المرتبطة بإنجاز مشاريع الاستثمار في قطاع الطاقة تعني أن تأثيرات التخفيضات الحالية في إمدادات الطاقة لن يتم الاحساس بها سوى بعد مرور بعض من السنوات بعدما يدخل العالم في مرحلة ما بعد عودة النشاط الاقتصادي. وعليه فإن هناك مخاطر من أن تؤدي التخفيضات الحالية إلى إيجاد اختلالات في الأسواق المستقبلية الأمر الذي سينجم عنه تقلبات في أسعار الطاقة.

وكانت تدفقات استثمارات الطاقة حتى قبل نشوب الأزمة غير متماشية مع الاحتياجات المستقبلية حيث لم يكن من الممكن أن تقود الأسواق والسياسات إلى تحقيق المخصصات اللازمة لدعم التحول نحو طاقة نظيفة، وكان هناك عجز كبير في الاستثمارات، وخاصة في قطاع الكهرباء في العديد من الدول النامية التي لا تتوفر لديها القدرة على الحصول على الطاقة العصرية. لذلك توفر هذه الأزمة الحالية إمكانيات لمفاقمة الوضع الحالي، كما إنها يمكن أن تمثل فرصة لتغيير المسار.

وسوف تعتمد انعكاسات الأزمة من الناحية العملية على عدة متغيرات رئيسية. وتشكل فترة الانقطاعات في النشاط الاقتصادي وطريقة تعافي الاقتصاد إحدى العوامل الرئيسية لعدم التأكد. كما أن استجابة السياسات تجاه الأزمة وطريقة تطبيق إجراءات التعافي الاقتصادي هما عاملان حاسمان في مواجهة الأزمة.

وهناك أيضا تساؤلات حول الشكل الذي ستكون عليه صناعة الطاقة في فترة ما بعد الأزمة وحول القدرات المالية والتوجهات الاستراتيجية والرغبة في أخذ المخاطرة. وأخيرا هناك العوامل الاقتصادية التي تحدد الاتجاهات الاستثمارية، وخاصة فيما إذا كانت أسعار النفط ستبقى منخفضة، ومدى السرعة التي ستخفض فيها تكاليف بعض أنواع تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

إن أحد المؤشرات الرئيسية سيكون الرأسمال الذي سيتوجه نحو تكنولوجيات الطاقة النظيفة حيث استقر هذا المؤشر في السنوات الراهنة حول 600 مليار دولار سنويا. وتبقى هذه المستويات من الاستثمار أقل بكثير من الحد المطلوب لوضع العالم على طريق قابل للاستدامة.

إذا استطاع العالم العودة إلى مسار مشابه لما قبل الأزمة عندئذ ستبرز مجموعة مختلفة من المخاطر. وفي السوق النفطية على سبيل المثال إذا بقيت الاستثمارات عند مستويات عام 2020 عندئذ ستخفض مستويات الإمدادات التي كانت متوقعة سابقا بحوالي 9 مليون برميل يوميا في عام 2025 الأمر الذي سيخلق مخاطرة واضحة إذا بدأ الطلب بالعودة إلى المسار الذي كان سائدا قبل الأزمة.

4- الاقتصادات الأكثر احتياجا إلى الاستثمارات لديها نطاق أضيق من الخيارات التمويلية
من المتوقع أن تترك الأزمة الحالية الحكومات وأجزاء كبيرة من قطاع الشركات تحت أعباء كبيرة من الديون، وسيخرج معظم شركات الطاقة من هذه الأزمة بميزانيات ضعيفة بشكل ملموس.

ويتمثل أحد الاختلافات الواضحة فيما بين المناطق الجغرافية في الدور الذي سيلعبه كل من القطاع الحكومي مقابل القطاع الخاص حيث تشير معلومات وكالة الطاقة الدولية إلى أن المشاريع المملوكة للحكومات ستستحوذ على أكثر من نصف استثمارات الطاقة في الدول النامية، بينما ستبلغ حصتها أقل من 10% في الاقتصادات المتقدمة.

وتتملك المشاريع المملوكة للحكومات والمتمثلة بشركات النفط الوطنية دورا قويا في الاستثمارات في الإمدادات العالمية من النفط والغاز، كما أن لديها حصة أكبر في كميات الإنتاج بما لديها من تكاليف أقل في التطوير والإنتاج. وفي المقابل فإن القطاع الخاص سيتصدر الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة.

ويعتمد المخرج من الأزمة الحالية بصورة كبيرة على التمويل القابل للاستمرار وعلى خيارات المشاريع المملوكة للحكومات وعلى هذه الحكومات.

5- تشكل أزمة كوفيد-19 صدمة ضخمة لنظام الطاقة، لكن الاستجابة أيضا تمثل فرصة لتوجيه قطاع الطاقة نحو مسار أكثر مرونة وأمانا واستمرارية

إن سرعة بناء القدرات البديلة التي ستعوض نظيرتها التي خرجت من الإنتاج بفعل التقادم هي إحدى المحددات الرئيسية للتدفقات الاستثمارية حيث أن حصة كبيرة من الاستثمارات في صناعة الاستكشاف والإنتاج في النفط والغاز الطبيعي تذهب لمواجهة تراجع القدرات والحفاظ على استقرار الإنتاج الأمر الذي يعني أن هذه الصناعة قادرة على التكيف مع التقلبات في الطلب.

ومن المتوقع أن تؤثر الأزمة الراهنة واستجابة السياسات لها على معدل التغيير في المخزون الرأسمالي المرتبط بالطاقة، وسيضع التباطؤ الاقتصادي ضغوطا كبيرة على بعض الأجزاء من الاقتصاد العالمي الأكثر تعرضا للأزمة. وأدت التخمة في الطاقات الإنتاجية في بعض القطاعات أثناء الطلب المنخفض إلى تسارع إغلاق الأجزاء ذات الكفاءة المنخفضة في المخزون الرأسمالي. ويبدو هذا واضحا في قطاع التكرير وفي محطات توليد الطاقة الكهربائية ذات المنفعة المنخفضة.

إن عدم الرغبة في الالتزام بتخصيص رؤوس الأموال للمشاريع الجديدة يمكن أن يقيد الحكومات والشركات لفترة طويلة الأمر الذي سيؤخر سرعة إدخال التكنولوجيات الأكثر حداثة في نظام الطاقة. ولدى صانعي السياسات فرصة لرسم استجاباتهم للأزمة

بإدماج خطط الإنعاش الاقتصادي مع أهداف الطاقة والمناخ. وسوف تحدد الطريقة التي يستجيب بها صانعي السياسات لمواجهة الأزمة اليوم حجم المخاطر التي سيواجهها العالم غدا فيما يتعلق بأمن الطاقة وإمكانيات استمرارها.

6- الانفاق على نشاط الاستكشاف والإنتاج في عام 2020

تتجه المصروفات على نشاط الاستكشاف والإنتاج في عام 2020 نحو الانخفاض بما يقارب الثلث بالمقارنة مع عام 2019 في الوقت الذي تسعى فيه الصناعة للتكيف مع صدمة غير مسبوقه حيث أثرت جائحة كوفيد-19 على كل حلقات سلسلة إمدادات الطاقة الهيدروكربونية العالمية. وأصبحت أسواق النفط بصورة قاسية حيث كان على السوق أن تتفاعل مع انخفاض الطلب على النفط وتراجع الأسعار إذ قلصت الأزمة من استخدام الوقود في قطاع المواصلات.

ولما كان المستهلكون لا يستطيعون الاستفادة من الأسعار المنخفضة بسبب العزل الصحي فقد فقدت السوق أحد العناصر الرئيسية في تحقيق التوازن، لذلك وقع العبء على جانب العرض. وأجبرت الأزمة على توقف الإنتاج في بعض الحقول نظرا لأن العوامل الاقتصادية لم تدعم هذا الإنتاج من ناحية، وبسبب أن البناء المتسارع لمخزونات النفط قد أدى إلى وصول طاقات التخزين إلى درجة التشبع في بعض مناطق العالم الأمر الذي تسبب إلى ظهور حالة الأسعار السلبية في بعض الأوقات.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد كانت أسعاره منخفضة حتى قبل ظهور الأزمة وتأثر استهلاكه بفعل الحظر الصحي، لكن ليس إلى المستوى الذي تأثر به استهلاك النفط. وتظهر أسواق الغاز ذات الإمدادات الزائدة بعض علامات الضغوطات التي يمكن أن تزداد في وقت لاحق من السنة حيث ستصل طاقات التخزين إلى مستويات عالية.

وبلغت نسبة التراجع الأولي في النفقات الرأسمالية في الشركات التي استجابت للأزمة بتخفيض استثماراتها لعام 2020 حوالي 25% بالمقارنة مع ما كان مخططا له

سابقا. وتشير وكالة الطاقة الدولية أنه مع استمرار الضغوطات المالية والمصاعب العملية المتعلقة بتنفيذ المشاريع ومع بعض الانقطاعات في سلسلة الإمدادات فإنه من المحتمل أن تكون النتيجة الصافية لقطاع صناعة الاستكشاف والإنتاج العالمية هي انخفاض الاستثمارات بحوالي الثلث مقارنة بعام 2019.

وتظهر الاستقطاعات والضغوط المالية بصورة جلية خصوصا في بعض الشركات الأمريكية المستقلة ولدى منتجي النفط الصخري الذين كان بعضهم يواجه أصلا مطالب من المستثمرين بتحسين نماذج العمل وتحسين التدفقات النقدية حتى قبل انهيار الأسعار.

وأدت التراجعات في نشاطات قطاع صناعة الاستكشاف والإنتاج إلى ضغوطات متجددة على الشركات لتأمين الخدمات والمواد المطلوبة من صناعة النفط والغاز، خاصة مع الإعلانات المتكررة عن تسريح العاملين في هذه الشركات.

7- الانقطاع في نشاطات الاستثمار العالمية في النفط والغاز وفي سلسلة الإمدادات:

جنباً إلى جنب مع الاستقطاعات في النفقات الرأسمالية فإن للأزمة انعكاسات عملية أيضا على نشاطات الاستثمار حيث أدت إلى انقطاع في المشاريع الاستثمارية القائمة وفي سلسلة الإمدادات التي تعتمد عليها. ويمكن تصنيف هذه الانعكاسات في ثلاث فئات عريضة:

أ. المخاطر الصحية على الفرق التي تعيش وتعمل معا في المشاريع البرية والبحرية حيث من المستحيل تحقيق فكرة التباعد الاجتماعي بسبب ضيق المساحات سواء في مواقع العمل أو على المنصات البحرية.

ب. القيود على حركة العاملين إذ تعتمد الشركات على الحركة المحلية والدولية لتوفير الموظفين المطلوبين في المشاريع وتوفير الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تأخير في إنجاز الأعمال.

ج. انقطاعات سلسلة الإمدادات حيث حصل انقطاع في إنتاج وتسليم المواد والمكانن للمشاريع بسبب الحظر سواء بسبب أن المصانع نفسها قد تأثرت أو بسبب انقطاع المواصلات. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد كان هناك 22 من الحاويات العائمة في مجال الإنتاج والتخزين والتفريغ التي كانت تحت البناء في الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة في الربع الأول من عام 2020 من أصل 28 حاوية في العالم. ومن المعروف أن هذه الدول كانت متضررة جدا بفعل الجائحة.

كل هذه الاعتبارات العملية جنبا إلى جنب مع التخفيضات الرأسمالية المخطط لها تؤدي إلى تأخير عملية البدء في العديد من المشاريع أو تأخيرها.

8- إعادة التدقيق في كل التزامات الإنفاق

يوجد لدى الشركات عدد محدود من الخيارات فيما يتعلق بتعديل نفقاتها لمواجهة هبوط أسعار النفط إذ يمكنها تأخير أو تأجيل نشاطاتها المخطط لها أو يمكنها أن تسعى لجعل هذه النشاطات أقل تكلفة عن طريق رفع مستوى الكفاءة أو دفع المقاولين لتخفيض تكاليفهم. وتبدو خيارات تخفيض التكاليف مقيدة لأن مشاريع الاستثمار الموجودة الآن قد سبق أن تم إخضاعها إلى عملية تدقيق مكثفة في السنوات الماضية لتخفيض التكاليف.

وقد سبق أن خضع قطاع خدمات ومعدات حقول النفط لعملية رئيسية لتحقيق الانسيابية في هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية ولا يوجد مجال لتحقيق وفورات في هذا الوقت. ويتوقع أن تتخفض تكاليف أنشطة الاستكشاف والإنتاج العالمية بحوالي 5% في عام 2020، ويعود ذلك لدرجة كبيرة إلى الانخفاض المتوقع في تكاليف الهندسة وإدارة المشاريع بالإضافة إلى تكاليف الخدمات. لكن هذا التراجع في التكاليف هو أقل بكثير من

هبوط النفقات الرأسمالية. ويتوقع أن تتراجع التكاليف في صناعة النفط الصخري بمقدار مماثل، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى العرض الفائض في المنصات ومعدات الضخ، وإلى التراجع المتوقع في تكاليف الأيدي العاملة، وإلى التضخم.

وتختلف أنماط تأخير المشاريع وتخفيض التكاليف تبعا لنوع الشركات ووفقا للمناطق. وستحصل أكبر التخفيضات (أكثر من 50%) لدى المشغلين المستقلين في نشاط الاستكشاف والإنتاج في أمريكا الشمالية، وخاصة في صناعة النفط الصخري.

ويوجد عدد أقل من الإعلانات الرسمية من طرف شركات النفط الوطنية بشأن التخفيضات، لكن الانخفاضات المتوقعة في عائدات هذه الشركات سوف تنعكس على خططها الاستثمارية. وأعلنت أدنوك وشركائها عن إلغاء بعض المناقصات الرئيسية. وتخطط أرامكو السعودية لخفض النفقات الرأسمالية بنسبة 25% من نفقات عام 2019 البالغة 33 مليار دولار أمريكي. وأعلنت كل من شركة بتروبراس البرازيلية وشركة البترول الصينية عن خفض في النفقات نسبته 30%. وستؤدي عملية إعادة التموضع في سوناطراك إلى تخفيض الاستثمارات بنسبة 50%.

9- صدمة المشغلين الصغار ومتوسطي الحجم في أمريكا الشمالية

كان للصدمة تأثير أكثر حدة لدى بعض المشغلين الصغار ومتوسطي الحجم في أمريكا الشمالية، كما كان للصدمة آثار مؤلمة على الصناعة ككل، لكن كان هناك تأثيرات خاصة على ثلاثة أجزاء من الصناعة وهي: الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي كانت أصلا تحت ضغوطات حتى قبل انهيار الأسعار، والشركات الوطنية في بعض الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على العائدات، وشركات الخدمات التي تحملت ثقل الاستقطاعات في النفقات الرأسمالية.

إن صناعة النفط الصخري ككل كانت تصارع لتحقيق تدفقات نقدية عند سعر يتجاوز 50 دولار للبرميل من نفط غرب تكساس المتوسط، لذلك لا غرابة أن تبدو الصورة

كثيية بالنسبة إلى الشركات ذات المديونية العالية عندما ينخفض سعر هذا البرميل من النفط إلى ما دون 30 دولارا أو أقل حيث تقدم بعض هذه الشركات بطلبات للحماية من الإفلاس. وتقدر وكالة الطاقة الدولية بأن النفقات على نشاط الاستكشاف والإنتاج في النفط الصخري سوف تتقلص في عام 2020 بنسبة 50% بالمقارنة مع عام 2019.

ومع الضربة التي تلقتها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومع الإمكانيات المحدودة للوصول إلى رؤوس الأموال في المستقبل فإن إحدى النتائج المحتملة للأزمة الراهنة هي اتجاه الصناعة للاندماج في إطار اللاعبين الكبار الذين يمتلكون مصادر تمويلية ملموسة. إن الضرر الذي أصاب ثقة المستثمرين والتمويل المتاح سوف يستغرق وقتا حتى يتم إصلاحه، لكن من السابق لأوانه تجاهل صناعة النفط الصخري. وتتطلب عمليات حفر الآبار الجديدة عودة الأسعار للارتفاع ليصل سعر برميل النفط إلى 40 دولار أمريكي. وأبدت صناعة النفط الصخري مرونة في السابق، ويمكن أن تستأنف نشاطها عندما تسمح ظروف السوق بذلك. وستظهر هذه الصناعة بعد موجة الإفلاسات بشكل مختلف عن الشكل الذي عرفت به حتى الآن.

ومن ناحية الشركات الوطنية ذات المديونية العالية والأداء المنخفض فقد أصيبت بضربة قوية جدا بالأزمة الراهنة، وبالتالي تأثرت الدول المالكة لهذه الشركات التي تعتمد على عائدات النفط والغاز لتوفير الخدمات الأساسية. وأدت الأزمة إلى تعطيل مبادرات الإصلاح مثل خطط أنغولا لإعادة هيكلة شركة سونانغول (Sonangol) ولطلب شركاء جدد في نشاط الاستكشاف والإنتاج في أنغولا. وفي أسوأ الأحوال فإن لدى بعض شركات النفط الوطنية ذات التكاليف العالية مخاطر الوقوع في دوامة العائدات والاستثمارات المنخفضة والإنتاج المنخفض والسير على الطريق الكارثي الذي سلكته الشركة الفنزويلية (PDVSA) في السنوات الراهنة.

وتواجه الشركات التي تقوم بتوفير الخدمات والمعدات لصناعة النفط والغاز مشكلة كبيرة في عملية إعادة التكيف مع الظروف الجديدة. كما أن شركات تقديم خدمات العمالة لصناعة النفط الصخري قد تلقت أيضا ضربة قوية، وسيكون تأثيرها شاملا للصناعة ككل. وتتوقع شركة بتروفاك (Petrofac) التي تعمل في الشرق الأوسط تأثيرا ملموسا على الطلب على خدماتها في عام 2020. وتعمل الشركة على تخفيض نفقاتها الرأسمالية بنسبة 40% مع تخفيض عدد موظفيها بنسبة 20%.

10- "الملاذات الآمنة" للاستثمارات في البتروكيماويات والغاز الطبيعي المسيل

بدأت الاستثمارات في بناء طاقات جديدة في مصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات والغاز الطبيعي المسيل في السنوات الراهنة بتجاوز النمو في الاستهلاك في المدى القريب، لكن تأثير الأزمة على الطلب يعني أن مشكلة الطاقة الفائضة سوف تصبح كبيرة جدا. ويوجد هناك مخاطر متعلقة بهذه القطاعات نظرا لما تستدعيه من استثمارات رأسمالية كثيفة الأمر الذي يتطلب مستويات عالية من الاستغلال.

لقد سجلت الإعلانات عن المشاريع الجديدة في مجال الغاز الطبيعي المسيل رقما قياسيا في عام 2019، لكن هذه الخطط قد اهتزت بسبب الحظر الصحي وضعف الطلب على الغاز وهبوط أسعار النفط والغاز الطبيعي، وتم تأجيل الإعلانات عن المشاريع الجديدة التي كان من المتوقع صدورها سابقا.

وتبدو صورة الوضع في صناعة البتروكيماويات مشابهة للوضع في صناعة الغاز الطبيعي المسيل إذ أدى الارتفاع الكبير في الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات خلال السنوات القليلة الماضية إلى القلق بشأن الطاقة الفائضة حيث كانت أسعار المنتجات الكيماوية أصلا هي في حالة هبوط في عام 2019، وجاء عام 2020 ليضع ضغوطا إضافية على اقتصاديات الإنتاج. وأدى هذا الوضع إلى إعادة تقييم الأفق الزمني لبعض المشاريع المخطط لها التي لم يبدأ العمل على إنشائها.

وفي كل من صناعة الغاز الطبيعي المسيل والبتروكيماويات فإن حالة عدم التأكد حول مسار الطلب والأسعار وحول شكل التعافي من الهبوط الاقتصادي سوف يكون لها تأثير كبير على قرارات الاستثمار حيث أدت الأزمة مع انخفاض الأسعار العالمية إلى إزالة ميزة التنافسية العالية التي قدمتها ثورة النفط الصخري للمصدرين في الولايات المتحدة. وتحوم الأسعار الفورية للغاز الطبيعي حول التكاليف الحدية لصادرات الغاز الطبيعي المسيل من الولايات المتحدة، كما أن الأسعار المنخفضة للنفط قد أدت إلى إلغاء المزايا ذات الصلة بالتكاليف التي كان يتمتع بها منتج الإيثان في الولايات المتحدة تجاه نظرائهم منتجي النافثا في آسيا وأوروبا.

ووقعت مصافي التكرير تحت ضغط كبير أيضا حيث كانت أسعار النفط الخام في الأوقات الطبيعية لا تشكل بالضرورة أنباء سيئة لهذه المصافي، لكن انهيار الطلب قد قلص الهوامش والأحجام. واستجابت مصافي التكرير باستقطاع معدلات التشغيل وتسريع التحول من الغازولين إلى الديزل.

وتقوم مصافي التكرير الرئيسية والمستقلة بعملية إعادة تقييم لمشاريعها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى موجة أخرى من الإغلاقات في بعض المصافي ذات التكاليف العالية، وسوف يؤدي ذلك إلى تسارع عملية إعادة هيكلة صناعة التكرير العالمية حيث سيتم الاتجاه إما نحو المناطق التي تتمتع بمدخلات رخيصة مثل منطقة الشرق الأوسط أو إلى المناطق التي ما يزال الطلب فيها في حالة نمو مثل الدول النامية في آسيا. ونتيجة لذلك فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقوية دور شركات النفط الوطنية.

11- تتوقف انعكاسات الانخفاضات في الاستثمارات الحالية على سرعة واستمرارية التعافي الاقتصادي

لقد أدى انخفاض الاستثمارات في عام 2020 إلى تقليص إمدادات النفط المتوقعة في عام 2025 بما يقدر بحوالي 2.1 مليون ب/ي من وإلى حوالي 60 مليار متر مكعب

من إنتاج الغاز الطبيعي. وإذا استقرت الاستثمارات خلال السنوات الخمس القادمة عند مستويات عام 2020 عندئذ سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى إمدادات النفط التي كانت متوقعة سابقا بحوالي 9 مليون ب/ي في عام 2025، كما سينخفض إنتاج الغاز الطبيعي بحوالي 240 مليار متر مكعب في السنة نفسها.

إن انعكاسات هذه الانخفاضات في الإمدادات المستقبلية على توازن السوق هي غير مؤكدة بصورة كبيرة، وتعتمد بدرجة عالية على شكل التعافي الاقتصادي من أزمة كوفيد-19 وعلى مدى أخذ موضوع المناخ والاستمرارية بعين الاعتبار في عملية التعافي. وإذا كان التعافي سريعا نسبيا وعاد العالم إلى المسار الذي كان عليه قبل الأزمة فإن ذلك سوف يؤدي إلى مخاطر ضيق الأسواق. أما إذا كان التعافي بطيئا أو إذا كانت جهود تنشيط الاقتصادات تعتمد السياسات التي تسرع التحول نحو الطاقة النظيفة عندئذ فإن مخاطر العجز المستقبلي في إمدادات النفط والغاز سوف تكون أقل بصورة ملموسة. وستظل الاستثمارات في الهيدروكربونات مطلوبة حتى في حالة التحولات السريعة في الطاقة، وذلك للتعويض بصورة رئيسية عن انخفاض الإنتاج في الحقول القائمة.

وستعتمد الانعكاسات التي ستنجم عن الأزمة الحالية على حجم الأضرار التي ستركها على صناعة النفط والغاز. ويمكن أن يؤدي تطول الفترة الزمنية للأسعار المنخفضة إلى تحفيز عملية إعادة ترتيب عميقة في الصناعة حيث سيجبر اللاعبون من ذوي التكاليف العالية على التنحي جانبا أو الخروج من العمل مرة واحدة.

ومن وجهة النظر البيئية يمكن أن يكون هناك مكاسب هامشية من عملية إعادة الترتيب لموضوع غازات الدفيئة الصادرة عن الصناعة إذ أن بعض مصادر الطاقة ذات التكلفة العالية هي أيضا لديها انبعاثات أكثر كثافة، كما يوجد لدى هذه الأزمة أيضا إمكانيات لتقليص التمويل المتاح للاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

12- الاستثمارات في صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي

اتسم الإنفاق على استكشاف النفط والغاز الطبيعي بالاتجاه نحو الهبوط بصورة مستمرة في السنوات الراهنة باستثناء وجود ارتفاع صغير في عام 2019، وخفف ذلك من القلق بشأن كفاية الإمدادات المستقبلية، لكن التطورات في عام 2020 جاءت لتعيد هذا القلق مرة أخرى ولتضع عملية الاستكشاف تحت ضغط جديد. ومع وقوع الميزانيات الاستثمارية تحت ضغوط متجددة في عام 2020 فإن حصة الإنفاق على الاستكشاف في الاستثمارات الإجمالية يمكن أن تصل إلى مستويات تاريخية منخفضة.

يتعرض مجال الاستكشاف إلى عملية اختبار تتجاوز مسألة من الهبوط الدوري إذ لا يعطي العديد من الشركات الأهمية ذاتها لعملية إيجاد البديل للاحتياطيات المستخدمة كما كان الحال في الماضي، وخاصة مع وجود الوفرة النسبية في المصادر غير البحرية غير التقليدية. كما تقف عملية الاستكشاف في خط المواجهة عندما تبحث الشركات عن طرق لتخفيض التكاليف حيث يتوقع أن ينخفض الإنفاق على الاستكشاف في عام 2020 بسبب الاستقطاعات في الاستثمارات المخصصة وبسبب الصعوبات العملية في نقل الموظفين والمعدات إلى المناطق المرغوبة. وكنتيجة لذلك فإن آبار الاستكشاف المخطط لها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية يمكن أن يتم تأجيلها.

إن سجل الاستكشافات حتى الآن في عام 2020 هو أقل بنسبة 40% من الفترة نفسها في عام 2019، علما أنه كان هناك اكتشافات ملحوظة في الغاز في جبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي يفتح المجال لتخفيض اعتمادها على الغاز المستورد، كما كان هناك اكتشافات في حوض غويانا-سورينام.

13- الاستثمارات في الصناعة اللاحقة في للنفط والغاز

شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعا ملحوظا في الاستثمارات في صناعة التكرير حيث بلغ حجم الإنفاق على بناء المصافي الجديدة وعلى تطويرها حوالي 52

مليار دولار في عام 2019. ويصل هذا المبلغ إلى 75 مليار دولار إذا تم احتساب المبالغ التي تم إنفاقها على عمليات الصيانة. وأدت الاستثمارات المرتفعة في السنوات الماضية إلى رقم قياسي في حجم طاقات التكرير حيث دخل في الخدمة 2.2 مليون ب/ي في عام 2019، منها مصفاتيْن ضخمتين في الصين.

إن إضافة 2.2 مليون ب/ي على طاقات التكرير في عام 2019 هي أعلى بصورة ملموسة من حجم الزيادة السنوية في الطلب على النفط التي تبلغ 0.8 مليون ب/ي. علاوة على ذلك كان من المخطط له إنشاء وحدات تكرير بطاقة تبلغ حوالي 6 مليون ب/ي خلال السنوات الخمس القادمة. وكان من الواضح أنه من المحتمل حتى قبل الأزمة الحالية أن الإضافات في الطاقات الجديدة على مصافي التكرير سوف تتجاوز الطلب، وبالتالي ستخلق طاقة فائضة صناعة التكرير الأمر الذي سيفرض إعادة تشكيل هذه الصناعة.

وتركزت النشاطات الاستثمارية الراهنة في المناطق التي تتمتع بمزايا بنيوية مثل اللقائم الرخيصة في منطقة الشرق الأوسط أو الطلب المتنامي في الأسواق المحلية في الدول النامية في آسيا. وتبلغ حصة منطقة الشرق الأوسط والدول النامية في آسيا أقل من 40% من المصافي العاملة الآن، وتجذب هاتان المنطقتان في الوقت الراهن استثمارات ملموسة حيث تبلغ حصتهما معا ثلثي المصافي التي دخلت في الخدمة في السنوات الخمس الماضية وأكثر من 80% من المصافي تحت الإنشاء حالياً.

وتأتي الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط مدفوعة بالطموحات الاستراتيجية لاستخلاص قيمة أعلى من المصادر الهيدروكربونية المتوفرة فيها، وتأتي السعودية والإمارات وإيران في المقدمة. وتخطط الكويت لاستكمال مصفاة الزور التي تعتبر المصفاة الأكبر في المنطقة حيث تبلغ طاقة التكرير فيها 615 ألف ب/ي. مع هذه الإضافات الجديدة سوف تظهر عدة دول كمصدر رئيسي للمنتجات النفطية بالإضافة إلى دورها التقليدي كمصدر رئيسي للنفط الخام. وقام العديد من شركات النفط الوطنية في

منطقة الشرق الأوسط بإنشاء أذرع تجارية لتوسيع نطاق وجودها في مجال تجارة النفط الخام والمنتجات النفطية.

وفي آسيا حيث الدافع الرئيسي هو تلبية الطلب المتنامي في الأسواق المحلية والمجاورة فإن طاقة المصافي تنمو بأسرع من الطلب في بعض الدول، ومنها الصين، كما أن صادرات المنتجات من بعض هذه الدول قد ارتفعت الأمر الذي وضع ضغوطا إضافية على المصافي ذات المزايا الأقل في المناطق الأخرى من العالم. وعلى سبيل المثال، تم إغلاق طاقات تكريرية حجمها حوالي 2 مليون ب/ي في اليابان وأوروبا منذ عام 2013. وتم تحويل العديد من المصافي في أوروبا نحو المصافي التي تستخدم الطاقة العضوية (Bio-refineries) حيث يخدم هذا النوع من المصافي أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالوقود العضوي.

وتختلف الميول تجاه الاستثمار في المصافي تبعا لنوعية الشركات حيث تنشط شركات النفط الوطنية في منطقة الشرق الأوسط والدول النامية في آسيا لتقوية وجودها في سلسلة الصناعة اللاحقة. وتمتلك شركات النفط الوطنية حوالي 30% من المصافي العاملة حاليا، كما أنها تمتلك 46% من المصافي تحت الإنشاء. وعلى العكس من ذلك، كانت الشركات الرئيسية انتقائية في موضوع الاستثمار في التكرير في السنوات الراهنة. وبقيت الشركات المستقلة عاملا هاما في الاستثمارات الجديدة في صناعة التكرير في الصين وروسيا والولايات المتحدة، لكن دورها قد تراجع في قرارات الاستثمار الراهنة. ومن المحتمل أن تتعزز كل هذه الاتجاهات الاستراتيجية كنتيجة لأزمة 2020.

14- تحول الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات نحو التكسير البخاري (steam crackers)، وتزايد من تكاملها مع عمليات التكرير

لقد تم استثمار حوالي 120 مليار دولار في بناء طاقات بتروكيماوية جديدة أو في توسيع المصانع القائمة منذ عام 2014. وتم أكثر من 70% من هذه الاستثمارات في بلدين إثنين فقط، وهما الصين والولايات المتحدة.

وحصل هناك تحول ملحوظ في الاستثمار في السنوات الراهنة إذ حتى عام 2015 حصل معظم الاستثمارات في منشآت سلسلة الفحم- أولفين (CTO) الميثانول-أولفين (MTO) في الصين، وترافق ذلك مع مصانع إزالة هدرجة البروبان (PDH) لاستغلال الفرص المتاحة لتزويد السوق بالروبلين باستخدام لقائم الغاز الطبيعي المسيل الرخيصة.

وانخفضت الاستثمارات في MTO في الصين حيث تضررت اقتصاديات المشروع بفعل الارتفاع في أسعار الميثانول المستورد، واستمرت الاستثمارات في CTO لكن بخطوات أبطأ من السابق، وساعد على ذلك الأسعار المنخفضة للفحم.

وفي المقابل تحول ميزان الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية العالمية نحو التكسير البخاري steam crackers حيث بدأت قرارات الاستثمار بالاستجابة لانتعاش النفط الصخري في الولايات المتحدة حيث تمت إضافة أكثر من 7 مليون طن من وحدات تكسير الإيثان منذ عام 2015، وهناك طاقات إضافية قادمة في السنوات القليلة القادمة. ومع وجود منافذ محلية محدودة لهذه المنتجات مع تكاليف تنافسية للقائم فإن الولايات المتحدة تعمل على بناء محطات عديدة لتصدير الإيثيلين وتوجه نحو تأسيس موطئ قدم قوي في أسواق البتروكيماويات العالمية، وذلك على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط في عام 2020 قد أضعف الامتيازات التي تتمتع بها.

وتبلغ حصة الولايات المتحدة حوالي 40% من طاقات التكسير البخاري العالمية التي تمت إضافتها في السنوات الراهنة. ويوجد عدد من الدول التي دخلت في مجال تكسير النافثا مثل الصين وكوريا وماليزيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وكان العديد من شركات النفط، وخاصة الشركات العاملة في مجال التكسير، ينظر إلى التوسع في مجال البتروكيماويات كنوع من التحوط الاستراتيجي ضد النمو الضعيف في الطلب على أنواع الوقود المستخدمة في المواصلات. وتم دمج أكثر من ثلاثة أرباع طاقات تكسير النافثا التي دخلت الخدمة في عام 2018 و عام 2019 في المصافي، ويشكل ذلك قفزة ملحوظة بالمقارنة مع 10% من تلك الطاقات التي دخلت بالخدمة في منتصف العقد الحالي. ويتوقع أن يكون لمعظم الطاقات الإضافية المخطط لها درجة معينة من الدمج في المصافي.

ويتضمن اتساع الاستثمارات في البتروكيماويات هوامش ومعدلات استغلال أقل في السنوات القادمة على الرغم من الآفاق المتينة نسبيا للطلب في المدى البعيد. وسارت الاستثمارات في الصناعات البتروكيماوية في السنوات الراهنة بخطوات أسرع من معدل النمو في الطلب عليها. وعلى سبيل المثال كانت الزيادة السنوية في الطاقة الإنتاجية من الإيثيلين في عام 2019 أعلى بنسبة 60% من مستوى النمو في الطلب، الأمر الذي أدى إلى هبوط ملموس في أسعار الإيثيلين، وانخفضت عوائد العديد من شركات السلع الكيماوية بنسبة تراوحت ما بين 60-80% بالمقارنة مع عام 2018.

وسيمتد عدم التناسب هذا إلى المستقبل ويمكن أن يتفاقم مع التباطؤ الاقتصادي الذي تسببت به جائحة كوفيد-19. ويتوقع في عام 2020 أن تدخل في الخدمة حوالي 12 مليون طن من طاقات الإيثيلين، وهي الإضافة الأكبر منذ عام 2010 إذا سارت جميع المشاريع كما هو مبرمج لها. وتتصادف هذه الإضافات مع تدهور ملموس في الأنشطة التجارية والصناعية التي يمكن أن تضعف الطلب على المنتجات الكيماوية. وبينما يبقى

الطلب على البتروكيماويات متينا في المدى البعيد فإن تواكب الآفاق الاقتصادية الضعيفة مع الطاقات الفائضة يلقي بظلاله على الهوامش الصناعية ومعدلات الاستغلال في السنوات القادمة.

وتستقطب صناعة الكيماويات العضوية، بما صناعة البلاستيك العضوي، جزءا كبيرا من رأس المال، كما تستحوذ صناعة إعادة تدوير البلاستيك على اهتمام متنام حيث يتم بناء العديد من المصانع التجريبية لاختبار الجدوى الفنية والتجارية لعمليات إعادة التدوير.

15- التوسع في صناعة الغاز الطبيعي المسيل

لقد سجل عدد المشاريع الجديدة في مجال الغاز الطبيعي المسيل رقما قياسيا في عام 2019 حيث تمت إضافة حوالي 100 مليار متر مكعب/ السنة من طاقات التسييل، أي أكثر من مجموع الطاقات المضافة السنوات السابقة مجتمعة.

وتخطط دولة قطر لعملية توسع كبيرة في الطاقات ذات التكلفة المنخفضة في صناعة الغاز الطبيعي المسيل. وعلى الرغم من أن خطط بترول قطر للتوسع في مجال الغاز الطبيعي المسيل لم تترافق مع قرارات رسمية بشأن الاستثمار إلا أن هذه المشاريع تتبوأ مكانة بارزة في هذا الميدان. ومنذ أن أعلنت بترول قطر في عام 2017 عن نيتها للاستمرار في تطوير حقل الشمال الضخم فقد استمرت دولة قطر برفع طموحاتها لزيادة طاقتها في عملية التسييل. وكانت النية الأولية هي إضافة ثلاث وحدات جديدة لإسالة الغاز الطبيعي بطاقة تصل إلى حوالي 8 مليون طن سنويا لكل وحدة، ثم أضيفت وحدة رابعة إلى الخطط. وفي عام 2019 أضيفت الوحدتان الخامسة والسادسة، والتاريخ المستهدف لاستكمال هذا التوسع هو عام 2027 حيث ستصل الطاقة التسييلية الإجمالية لدولة قطر إلى 126 مليون طن في السنة، أي حوالي 170 مليار متر مكعب سنويا، وذلك بالمقارنة مع 77 مليون طن سنويا، 105 مليار متر مكعب سنويا في الوقت الحالي.

وتعكس موجة الاهتمام بالغاز الطبيعي المسيل الوفرة النسبية من الغاز الطبيعي في العالم، وخاصة بعد ثورة النفط الصخري، بالإضافة إلى النظرة السائدة لدى المستثمرين بأن هذا النوع من الاستثمار هو مرن نسبيا تجاه سيناريوهات المناخ الأكثر طموحا. وقامت الشركات الرئيسية مثل شل، شركة البترول البريطانية، وتوتال بزيادة حصة الغاز الطبيعي في محفظتها الاستثمارية (portfolio) خلال العقد الماضي، كما قامت بالعديد من الاستثمارات الاستراتيجية الضخمة عبر سلسلة إمدادات الغاز الطبيعي، وخاصة الغاز الطبيعي المسيل. وشكل صعود النموذج التسويقي "المحفظة" تغيرا في طريقة تمويل مشاريع الغاز الطبيعي المسيل حيث تتواجد الرغبة لدى المستثمرين الكبار من ذوي الرسملة العالية لاستخدام ميزانياتها بدلا من الاعتماد كليا على العقود طويلة الأجل مع المشترين.

إن الانفصال بين قرارات الاستثمار في الغاز الطبيعي المسيل وبين الطلب المتعاقد عليه قد أخذ مكانه على خلفية وجود إمدادات فائضة وضغوط تنافسية على أسعار الغاز. ويتصادف الآن مع صدمة عميقة لاستهلاك الغاز بسبب الأزمة الصحية والاقتصادية في عام 2020.

الخلاصة والاستنتاجات:

1- الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة:

- اتسمت الاستثمارات العالمية في الطاقة خلال الفترة 2015-2020 بسمة أساسية وهي الانخفاض المستمر في هذه الاستثمارات سواء على صعيد المناطق الجغرافية، أو من ناحية قطاعات الطاقة المختلفة.
- شهدت الفترة (2015-2019) انخفاضا في الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة بلغ معدله 2.2% سنويا حيث تراجع حجم هذه الاستثمارات من 2063 مليار دولار (مقاسة بأسعار عام 2019) في عام 2015 إلى 1891 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يتقلص حجم هذه الاستثمارات بمقدار 371 مليار دولار ليبلغ 1520 مليار دولار في عام 2020.
- حصل الانخفاض الأكبر في الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة التي تراجعت بمعدل 2.6% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 1793 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 1611 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يتقلص حجم هذه الاستثمارات بمقدار 338 مليار دولار لتصل إلى 1273 مليار دولار أمريكي.
- تحملت مصادر الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) الجزء الأكبر من التراجع في الاستثمارات في قطاع الطاقة حيث انخفض حجم الاستثمارات في هذه المصادر بمعدل 4% سنويا خلال الفترة (2015-2019) إذ تراجع من 1150 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 976 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتقلص بمقدار 277 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 699 مليار دولار أمريكي. وعليه ستنراجع حصة الوقود الأحفوري في إجمالي استثمارات قطاع الطاقة من 55.7% في عام 2015 إلى 46% في عام 2020،

- ويشكل ذلك تحولا كبيرا في بنية استثمارات الطاقة الأمر الذي ستكون له انعكاسات هامة في المستقبل.
- تأتي الاستثمارات في مجال الإمدادات من **الطاقات المتجددة** في المرتبة الثانية، وحافظ حجم هذه الاستثمارات على المستوى نفسه تقريبا خلال الفترة 2015-2019، لكن يتوقع أن تنخفض من 319 مليار دولار في عام 2019 إلى 288 مليار دولار في عام 2020.
 - تأتي الاستثمارات في **شبكات الكهرباء** في المرتبة الثالثة، وانخفض حجم الاستثمار في هذا المجال بمعدل 2% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجع من 296 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 273 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن ينخفض في عام 2020 ليصل إلى 248 مليار دولار أمريكي. وسترفع حصة شبكات الكهرباء في إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة من 14.4% في عام 2015 إلى 16.3% في عام 2020.
 - شكلت الاستثمارات في **إمدادات الوقود** الجزء الأكبر من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة خلال الفترة (2015-2019) حيث قاربت حصتها حوالي نصف (48.9%) إجمالي الاستثمارات في عام 2015، وهبطت هذه الاستثمارات من 1009 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 854 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع لهذه الاستثمارات أن تنخفض بصورة كبيرة في عام 2020 حيث ستتقلص بمقدار 259 مليار دولار لتبلغ 595 مليار دولار أمريكي، وبالتالي ستخفض حصة إجمالي الاستثمارات في إمدادات الوقود إلى 39.2% في عام 2020.
 - تشكل الاستثمارات في **إمدادات النفط** الجزء الأكبر من الاستثمارات في إمدادات الوقود، وذلك على الرغم من تراجعها بمعدل 4% سنويا حيث انخفضت من 553 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 470 مليار دولار في

عام 2019. ويتوقع أن تنقل هذه الاستثمارات بمقدار 145 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 325 مليار دولار أمريكي. وعليه ستراجع حصة الاستثمارات في إمدادات النفط في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة من 26.8% في عام 2015 إلى 21.4% في عام 2020.

- انخفضت الاستثمارات في إمدادات الغاز بمعدل 4.2% سنويا حيث تراجعت من 338 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 286 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع بمقدار 100 مليار دولار في عام 2020 لتصل 186 مليار دولار أمريكي، وبذلك ستخفض حصة الاستثمارات في إمدادات الغاز في إجمالي الاستثمارات العالمية من 16.4% في عام 2015 إلى 12.2% في عام 2020.

- تراجعت الاستثمارات في الطاقة الكهربائية بمعدل 0.9% سنويا خلال الفترة (2015-2019) لتصل إلى 757 مليار دولار في عام 2019، وذلك بالمقارنة مع 784 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019). ويتوقع أن تشهد هذه الاستثمارات المزيد من التراجع في عام 2020 حيث ستخفض بمقدار 79 مليار دولار لتبلغ 678 مليار دولار أمريكي. وسيشهد عام 2020 تحولا مهما حيث ستتجاوز الاستثمارات في الطاقة الكهربائية الاستثمارات في مجال إمدادات الوقود لأول مرة حيث ستبلغ حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة 44.6% بالمقارنة مع 38% في عام 2015.

- اتجه معظم الاستثمارات في توليد الكهرباء خلال الفترة (2015-2019) إلى مصادر الطاقات المتجددة حيث استحوذت هذه المصادر على 64.7% من إجمالي الاستثمارات في هذا المجال في عام 2019، وتليها مصادر الغاز والنفط بحصة 15.4%، ثم الفحم بحصة 11.8%، وأخيرا الطاقة النووية بحصة 8.1%.

- تتصدر منطقة آسيا والمحيط الهادي مناطق العالم من الاستثمارات في قطاع الطاقة في عام 2019، وتأتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية، ثم الدول الأوروبية في المرتبة الثالثة، وتليها دول روسيا والدول الآسيوية في الاتحاد السوفيتي السابق (أوروبا)، ثم الدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ودول أمريكا الوسطى والجنوبية.

2- الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الشمالية:

- هبطت الاستثمارات في قطاع الطاقة في دول أمريكا الشمالية بصورة كبيرة حيث تقلصت من 454 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 440 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 أيضا حيث سيبلغ حجم الانخفاض 108 مليار دولار إذ يقدر أن تبلغ هذه الاستثمارات 332 مليار دولار أمريكي. وعليه يتوقع أن تنخفض حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية لتبلغ 21.8% في عام 2020.
- يتوقع أن يتقلص حجم الاستثمارات في إمدادات الطاقة في عام 2020 بمقدار 98 مليار دولار أمريكي، منها 84 مليار دولار في إمدادات الوقود الأحفوري، و8 مليار دولار في شبكات الكهرباء، و6 مليار دولار في إمدادات الطاقات المتجددة. كما ستتنخفض الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة بمقدار 11 مليار دولار أمريكي.
- تمثل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من استثمارات الوقود الأحفوري في هذه الدول. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات بمقدار 54 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 97 مليار دولار أمريكي. وتمثل استثمارات النفط في هذه الدول 29.8% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020، وذلك بالمقارنة مع 29.1% في عام 2015.
- تراجعت الاستثمارات في الغاز حيث انخفضت من 87 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 82 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع

بمقدار 27 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 55 مليار دولار أمريكي. وتمثل استثمارات الغاز في هذه الدول 29.6% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020.

3- الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الآسيوية والمحيط الهادي:

- تأتي هذه المجموعة من الدول في طليعة مناطق العالم من ناحية حجم الاستثمارات في مجال الطاقة. وسجلت استثمارات الطاقة في هذه المنطقة تراجعاً مستمراً حيث انخفضت من 736 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 689 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 95 مليار دولار لتصل إلى 594 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذا التراجع في حجم استثمارات الطاقة في هذه المنطقة إلى أن حصتها في إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا المجال قد ارتفعت من 35.7% في عام 2015 إلى 36.4% في عام 2019، ويتوقع أن تزداد لتصل إلى 39.1% في عام 2020.
- انخفضت الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة من 631 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 576 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 85 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 491 مليار دولار أمريكي. وستحمل إمدادات الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من حجم الانخفاض في الاستثمارات في إمدادات الطاقة في عام 2020 حيث يتوقع أن يبلغ الانخفاض في هذه الإمدادات 57 مليار دولار لتصل إلى 224 مليار دولار أمريكي.
- استقرت الاستثمارات في النفط عند 76 مليار دولار في عام 2019 وهو المستوى الذي كانت عليه تقريباً في عام 2015. وحصل التراجع الكبير في استثمارات الغاز حيث تقلصت من 86 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 68 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تستمر في الانخفاض في عام 2020 لتبلغ 48 مليار دولار أمريكي.

4- الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأوروبية:

- انخفضت الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأوروبية من 330 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 308 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض حوالي 53 مليار دولار أمريكي.
- تقلصت الاستثمارات في مجال **الوقود الأحفوري** في الدول الأوروبية من 94 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 68 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من الهبوط في هذه الاستثمارات في عام 2020 حيث سيبلغ حجم التراجع 21 مليار دولار أمريكي، أي أن حجم الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 ستصل إلى أقل من نصف (49.4%) المستوى الذي كانت عليه في عام 2015.
- حصل أكبر تراجع في الاستثمارات في **الغاز** التي هبطت بمعدل 12.1% سنويا حيث تقلصت من 43 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 26 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات في عام 2020 لتصل إلى 18 مليار دولار أمريكي.
- انخفضت استثمارات الدول الأوروبية في مجال **النفط** من 49 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 40 مليار دولار في عام 2019 على التوالي. ويتوقع لها أن تنخفض بشكل كبير في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض ما يقارب 13 مليار دولار أمريكي.

5- الاستثمارات في مجال الطاقة في الدول الأفريقية:

- انخفضت الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأفريقية بصورة مستمرة حيث تراجعت من 118 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى

- 100 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تهبط هذه الاستثمارات بما يربو عن 21 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 78 مليار دولار أمريكي، أي 5.2% من إجمالي الاستثمارات العالمية.
- تراجعت الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة من 115 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 92 مليار دولار في عام 2019. يتوقع أن يتقلص حجم الاستثمارات في هذا المجال في عام 2020 بمقدار 20 مليار دولار أمريكي.
- تمثل الاستثمارات في الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من استثمارات الطاقة في الدول الأفريقية إذ بلغت حصتها أكثر من ثلثي (67.7%) إجمالي استثمارات الطاقة في هذه الدول في عام 2015. وطرأ انخفاض ملموس على هذه الاستثمارات حيث تقلصت من 80 مليار دولار إلى 63 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 حيث ستقلص هذه الاستثمارات بمقدار 18 مليار دولار لتبلغ 45 مليار دولار أمريكي.
- تشكل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من الاستثمارات في الوقود الأحفوري في الدول الأفريقية إذ تمثل حصة النفط حوالي ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات خلال الفترة 2015-2019. وانخفضت الاستثمارات في النفط بصورة كبيرة خلال هذه الفترة حيث هبطت من 60 مليار دولار في عام 2015 إلى 47 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتقلص هذه الاستثمارات بمقدار 13 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 34 مليار دولار أمريكي.
- شهدت استثمارات الغاز أيضا تراجعا ملحوظا في الدول الأفريقية حيث تقلصت من 18 مليار دولار إلى 14 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تتراجع في عام 2020 لتبلغ 10 مليارات دولار أمريكي.

6- الاستثمارات في مجال الطاقة في روسيا ودول أوروبا وآسيا:

- سجلت الاستثمارات في قطاع الطاقة في هذه المجموعة تراجعاً كبيراً ومستمرًا حيث تقلصت من 152 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 118 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض 36 مليار دولار لتصل إلى 82 مليار دولار أمريكي.
- حصل الانخفاض الأكبر في الاستثمارات في إمدادات الطاقة التي تقلصت من 147 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 113 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع إلى 75 مليار دولار في عام 2020.
- شكلت الاستثمارات في الوقود الأحفوري معظم استثمارات الطاقة في هذه المجموعة من الدول. وتقلصت هذه الاستثمارات من 126 مليار دولار إلى 83 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تتدهور هذا الاستثمارات في عام 2020 لتتهبط بمقدار 32 مليار دولار أمريكي.
- تشكل الاستثمارات في الغاز الجزء الأكبر من استثمارات الوقود الأحفوري في هذه الدول. وشهدت استثمارات الغاز تراجعاً ملحوظاً حيث إلى 44 مليار دولار في عام 2019 بالمقارنة مع 62 مليار دولار في عام 2015. ويتوقع أن تتخفّف بشكل كبير في عام 2020 إذ ستراجع بمقدار 21 مليار دولار لتصل إلى 23 مليار دولار أمريكي.
- سجلت الاستثمارات في النفط انخفاضاً كبيراً حيث تقلصت من 55 مليار دولار إلى 37 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تتراجع لتصل إلى 26 مليار دولار في عام 2020، وعليه سيتجاوز حجم الاستثمارات في النفط حجم الاستثمارات في الغاز في هذه السنة.

7- الاستثمارات في مجال الطاقة في دول الشرق الأوسط:

- سجلت منطقة الشرق الأوسط أعلى معدلات التراجع في الاستثمارات في قطاع الطاقة في العالم خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 137 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 98 مليار دولار في عام 2019، ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 23 مليار دولار لتبلغ 75 مليار دولار أمريكي، وبالتالي ستنخفض حصتها في الاستثمارات العالمية إلى 4.9%. أن حجم الانخفاض في استثمارات الطاقة في هذه المنطقة شكل 23.1% من إجمالي التراجع في الاستثمارات العالمية في هذا المجال.
- لقد تحمل قطاع الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء) العبء الأكبر من حجم التراجع في استثمارات الطاقة في هذه الدول خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 124 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 83 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في هذه الاستثمارات في عام 2020 حيث ستنخفض بمقدار 21 مليار دولار لتصل إلى 62 مليار دولار أمريكي، أي أن هذه الاستثمارات ستصل في عام 2020 إلى أقل من نصف (49.7%) حجم الاستثمارات التي كانت عليه في عام 2015. وسجل حجم الاستثمارات في شبكات الكهرباء انخفاضا كبيرا حيث تراجع من 10 مليارات دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 6 مليارات دولار في عام 2019، ويتوقع أن يحصل المزيد من التراجع في عام 2020 حيث ستصل الاستثمارات في هذا المجال إلى 4 مليارات دولار أمريكي، أي 1.8% من الاستثمارات العالمية في شبكات الكهرباء.
- تشكل الاستثمارات في الوقود الأحفوري، وخاصة الاستثمارات في النفط، نسبة عالية من استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، لكن شهدت هذه الاستثمارات تراجعا كبيرا بلغ معدله 10.7% سنويا خلال الفترة (2015-2019)

حيث تقلصت من 114 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 73 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويتوقع أن تستمر هذه الاستثمارات بالانخفاض في عام 2020 إذ سيبلغ حجم الانخفاض 19 مليار دولار حيث ستصل إلى 54 مليار دولار أمريكي. وشكلت استثمارات الوقود الأحفوري في هذه المنطقة 11.3% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2015، ويتوقع أن تنخفض لتصل إلى 9.1% في عام 2020.

- تشكل الاستثمارات في النفط الجزء الأكبر من استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط حيث بلغت حصتها 64.7% في عام 2015 ثم تراجعت لتصل إلى 61.1% في عام 2019 إذ انخفضت بمعدل 9.5% سنويا لتراجع من 89 مليار دولار في عام 2015 إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 44 مليار دولار أمريكي، أي 49.2% من حجم الاستثمارات التي كانت عليها في عام 2015. وستشكل الاستثمارات في النفط في هذه المنطقة 13.4% من الاستثمارات العالمية في هذا المجال في عام 2020 بالمقارنة مع 16.1% في عام 2015.

- سجلت الاستثمارات في الغاز في هذه المنطقة أعلى معدلات التراجع خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 26 مليار دولار إلى 13 مليار دولار. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات لتبلغ 10 مليارات دولار في عام 2020. وستشكل الاستثمارات في الغاز في هذه المنطقة 5.5% من الاستثمارات العالمية في الغاز في عام 2020 بالمقارنة مع 7.5% في عام 2015.

8- الاستثمارات في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية:

- شهدت الاستثمارات في قطاع الطاقة في دول أمريكا الوسطى والجنوبية تراجعاً مستمراً خلال الفترة (2015-2019) حيث انخفضت من 111 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 92 مليار دولار في عام 2019.

- ويتوقع أن تتقلص هذه الاستثمارات بصورة كبيرة في عام 2020 حيث سيبلغ حجم الانخفاض 20 مليار دولار لتصل إلى 72 مليار دولار أمريكي.
- تراجعت الاستثمارات في مجال إمدادات الطاقة من 100 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 81 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في عام 2020 ليصل حجم الاستثمارات إلى 64 مليار دولار أمريكي.
 - انخفضت الاستثمارات في الوقود الأحفوري من 63 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 55 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويتوقع أن تتراجع هذه الاستثمارات في عام 2020 بمقدار 17 مليار دولار لتصل إلى 38 مليار دولار أمريكي.
 - انخفضت استثمارات النفط بأقل معدلات التراجع في استثمارات الطاقة في هذه الدول حيث تراجعت من 49 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 46 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض استثمارات النفط بصورة ملموسة في عام 2020 حيث ستتقلص بمقدار 15 مليار دولار لتبلغ 31 مليار دولار أمريكي.
 - تقلصت استثمارات الغاز من 11 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 8 مليارات دولار في عام 2019. ويتوقع لها أن تنخفض إلى 7 مليارات دولار في عام 2020.

9- الاستثمارات العالمية في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي:

- شكلت الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي 25.5% من إجمالي استثمارات الطاقة العالمية في عام 2019 بالمقارنة مع 30.3% في عام 2015، ويتوقع أن تنخفض هذه الحصة لتبلغ 21.2% في عام 2020.

- شهدت الاستثمارات في هذه الأنشطة عام 2016 انتكاسة كبيرة إذ انخفضت من 625 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 461 مليار دولار في عام 2016، وارتفعت قليلا لتصل إلى 467 مليار دولار في عام 2017، ثم إلى 480 مليار دولار و483 مليار دولار في عام 2018 و عام 2019 على التوالي. ومن المتوقع أن تهبط بصورة كبيرة في عام 2020 إذ ستتقلص بمقدار 161 مليار دولار لتبلغ 322 مليار دولار أمريكي.
- تأتي دول أمريكا الشمالية في طليعة مناطق العالم من ناحية حجم الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي إذ استحوذت هذه الدول على 35.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وسجلت هذه المنطقة أدنى معدلات التراجع في هذه الاستثمارات التي انخفضت بمعدل 1.5% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تراجعت من 183 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 173 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 64 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 109 مليار دولار أمريكي.
- تأتي الدول الآسيوية والمحيط الهادي في المرتبة الثانية في العالم في مجال الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 13.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات من 93 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 65 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 49 مليار دولار أمريكي.
- تأتي روسيا ودول أوروبا في المرتبة الثالثة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 12.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات من 90

مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 61 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 25 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 36 مليار دولار أمريكي.

- تأتي **منطقة الشرق الأوسط** في المرتبة الرابعة في العالم من ناحية حجم الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي إذ وصلت حصتها إلى 9.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وسجلت هذه المنطقة أعلى معدلات التراجع في هذه الاستثمارات التي هبطت بمعدل 10.8% سنويا خلال الفترة (2015-2019) حيث تقلصت من 74 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 47 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 11 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 36 مليار دولار أمريكي.

- تأتي **الدول الأفريقية** في المرتبة الخامسة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 10.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات من 68 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 50 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 17 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 33 مليار دولار أمريكي.

- تأتي **الدول الأوروبية** في المرتبة السادسة في العالم من ناحية الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 8.7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات من 66 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 42 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 12 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 30 مليار دولار أمريكي.

- تأتي دول أمريكا الوسطى والجنوبية في المرتبة السابعة في العالم في الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج حيث بلغت حصتها 9.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الأنشطة في عام 2019. وانخفضت هذه الاستثمارات من 51 مليار دولار في عام 2015 (مقاسة بأسعار عام 2019) إلى 45 مليار دولار في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض بمقدار 16 مليار دولار في عام 2020 لتصل إلى 29 مليار دولار أمريكي.

10- استثمارات الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك خلال الفترة 2020-2024

- سيبلغ إجمالي الاستثمارات في مشاريع الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك 592 مليار دولار خلال الفترة 2020-2024. وستبلغ الاستثمارات الملتزم بها خلال الفترة نفسها 246.5 مليار دولار، كما ستبلغ الاستثمارات المخطط لها 344.9 مليار دولار.

- وتأتي صناعة النفط في الدول الأعضاء في منظمة أوابك في المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ 189 مليار دولار أمريكي، ويأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الثانية باستثمارات تبلغ 185.1 مليار دولار أمريكي، ثم صناعة الغاز باستثمارات تبلغ 137.7 مليار دولار أمريكي، وبعدها الصناعة البتروكيمياوية باستثمارات تبلغ 78.7 مليار دولار أمريكي.

ملحق الجداول الإحصائية

الجدول (1)								
الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي (2015/2019)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
إمدادات الطاقة								
60.8	-4.0	699	976	975	978	972	1150	الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء)
90.9	0.1	288	319	317	319	321	317	الطاقات المتجددة
83.6	-2.0	248	273	294	298	306	296	شبكات الكهرباء
127.2	9.1	39	43	37	37	35	31	إمدادات أخرى
71.0	-2.6	1273	1611	1624	1632	1634	1793	إجمالي إمدادات الطاقة
الاستخدام النهائي								
91.8	1.1	219	249	252	251	265	239	كفاءة الطاقة
88.9	-0.3	27	30	29	29	30	31	الطاقات المتجددة والاستخدامات الأخرى
91.5	0.9	247	280	281	280	294	270	إجمالي الاستخدام النهائي
73.7	-2.2	1520	1891	1905	1912	1928	2063	الإجمالي
المصدر: IEA, World Energy Investment 2020								

الجدول (2)								
الاستثمارات العالمية في الوقود خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي (2015/2019)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
الوقود الأحفوري								
58.9	-4.0	325	470	477	462	441	553	النفط
55.0	-4.2	186	286	290	295	293	338	الغاز
69.8	-4.7	76	90	78	84	92	109	الفحم
58.8	-4.1	588	846	845	841	826	1000	إجمالي الوقود الأحفوري
78.0	-3.2	7	8	9	9	9	9	الوقود العضوي السائل والغازات العضوية
58.9	-4.1	595	854	854	850	835	1009	إجمالي الوقود
المصدر: IEA, World Energy Investment 2020								

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

الجدول (3)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في أمريكا الشمالية خلال الفترة 2015-2020
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)

2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي (2015/2019)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
								إمدادات الطاقة
61.5	-1.9	165	249	263	261	230	269	الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء)
84.2	-1.1	49	55	52	47	55	58	الطاقات المتجددة
111.3	5.2	74	82	75	70	69	67	شبكات الكهرباء
80.0	-6.7	6	5	7	12	11	7	إمدادات أخرى
73.3	-0.6	293	391	397	390	365	400	إجمالي إمدادات الطاقة
								الاستخدام النهائي
69.0	-2.8	36	47	48	50	53	53	كفاءة الطاقة
140.0	8.8	2	2	2	2	2	2	الطاقات المتجددة والاستخدامات الأخرى
70.7	-2.5	38	49	50	51	54	54	إجمالي الاستخدام النهائي
73.1	-0.8	332	440	447	441	419	454	الإجمالي

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (4)

الاستثمارات في الوقود في أمريكا الشمالية خلال الفترة 2015-2020
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)

2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي (2019/2015)	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
								الوقود الأحفوري
60.2	-1.6	97	151	161	151	130	161	النفط
63.2	-1.5	55	82	86	90	77	87	الغاز
50.0	-15.9	2	2	2	3	4	4	الفحم
61.3	-1.6	154	236	249	244	211	251	إجمالي الوقود الأحفوري
80.0	-5.4	1	1	1	2	2	2	الوقود العضوي السائل والغازات العضوية
61.4	-1.7	155	237	250	246	213	253	إجمالي الوقود

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (5)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(%)	2019/ 2015							
								إمدادات الطاقة
67.0	-4.3	224	281	273	269	287	334	الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء)
100.8	2.9	147	163	161	164	155	145	الطاقات المتجددة
77.0	-4.4	106	115	135	140	146	137	شبكات الكهرباء
107.8	6.6	15	18	16	14	14	14	إمدادات أخرى
77.8	-2.3	491	576	585	587	602	631	إجمالي إمدادات الطاقة
								الاستخدام النهائي
103.1	3.0	90	98	99	97	101	87	كفاءة الطاقة
75.7	-4.1	14	15	15	15	16	18	الطاقات المتجددة والاستخدامات الأخرى
98.4	1.8	103	113	115	112	117	105	إجمالي الاستخدام النهائي
80.8	-1.6	594	689	700	699	719	736	الإجمالي

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (6)

الاستثمارات في الوقود في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(%)	2019/ 2015							
								الوقود الأحفوري
70.4	0.1	53	76	76	69	66	76	النفط
55.8	-5.6	48	68	67	64	73	86	الغاز
78.4	-2.3	68	79	67	65	68	86	الفحم
68.1	-2.6	169	223	210	198	208	248	إجمالي الوقود الأحفوري
50.0	-15.9	1	1	2	2	2	2	الوقود العضوي السائل والغازات العضوية
68.0	-2.7	170	224	211	200	210	250	إجمالي الوقود

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

الجدول (7)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأوروبية خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
إمدادات الطاقة							
55.5	-5.9	60	85	79	82	86	108
81.1	-1.1	61	72	74	77	76	76
85.2	-1.4	43	48	48	47	49	51
200.0	19.4	11	11	7	6	6	6
73.2	-2.5	176	216	208	212	217	240
إجمالي إمدادات الطاقة							
الاستخدام النهائي							
87.6	0.1	70	80	83	84	89	80
103.0	3.3	10	11	11	10	10	10
89.2	0.5	80	92	94	94	99	90
77.5	-1.7	256	308	302	306	316	330
الإجمالي							

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (8)

الاستثمارات في الوقود في الدول الأوروبية خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
الوقود الأحفوري							
55.9	-4.9	28	40	39	37	34	49
42.9	-12.1	18	26	24	31	37	43
32.0	-4.3	1	2	2	2	3	3
49.4	-7.9	47	68	65	70	74	94
إجمالي الوقود الأحفوري							
97.6	5.6	4	5	5	5	4	4
51.5	-7.3	51	73	70	75	78	99
إجمالي الوقود							

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (9)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول الأفريقية خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(%)	2019/2015							
								إمدادات الطاقة
59.6	-4.7	54	74	75	82	80	90	الوقود الأحفوري (الإمدادات وتوليد الكهرباء)
91.3	-7.2	10	8	8	9	10	10	الطاقات المتجددة
58.5	-8.5	9	10	12	14	15	15	شبكات الكهرباء
		0	0	0	0	0	0	إمدادات أخرى
62.6	-5.4	72	92	95	104	105	115	إجمالي إمدادات الطاقة
								الاستخدام النهائي
210.0	24.5	6	7	5	5	3	3	كفاءة الطاقة
		0	0	0	0	0	0	الطاقات المتجددة والاستخدامات الأخرى
216.7	24.5	7	7	5	6	3	3	إجمالي الاستخدام النهائي
66.2	-4.2	78	100	101	110	108	118	الإجمالي

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (10)

الاستثمارات في الوقود في الدول الأفريقية خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(%)	2019/2015							
								الوقود الأحفوري
55.9	-6.0	34	47	50	53	50	60	النفط
54.4	-6.9	10	14	13	15	17	18	الغاز
121.4	13.2	2	2	2	2	2	1	الفحم
56.7	-5.8	45	63	65	70	68	80	إجمالي الوقود الأحفوري
		0	0	0	0	0	0	الوقود العضوي السائل والغازات العضوية
56.3	-5.8	45	63	66	70	68	80	إجمالي الوقود

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

الجدول (11)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في روسيا ودول أوراسيا خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي 2019/ 2015	2020	2019	2018	2017	2016	2015
إمدادات الطاقة							
46.3	-7.4	62	99	103	113	116	135
120.0	6.4	3	3	4	4	3	3
83.1	-1.8	6	7	7	8	7	7
		4	4	3	3	3	3
50.8	-6.5	75	113	117	127	129	147
الاستخدام النهائي							
141.7	2.0	7	5	5	5	4	5
		0	0	0	0	0	0
142.9	2.5	7	5	5	6	4	5
53.7	-6.2	82	118	122	132	133	152

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (12)

الاستثمارات في الوقود في روسيا ودول أوراسيا خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015 (%)	معدل النمو السنوي 2019/ 2015	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الوقود الأحفوري							
46.9	-9.9	26	37	40	42	44	55
36.4	-8.3	23	44	46	53	55	62
19.0	-31.0	2	2	3	6	8	8
39.9	-10.1	50	83	89	101	107	126
		0	0	0	0	0	0
39.9	-10.1	50	83	89	101	107	126

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (13)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
إمدادات الطاقة							
49.7	-9.6	62	83	80	89	99	124
200.0	14.0	3	3	3	3	2	2
44.9	-13.4	4	6	8	9	10	10
		3	4	4	3	2	1
53.0	-8.5	72	95	94	104	112	136
الاستخدام النهائي							
270.0	18.9	3	2	2	2	1	1
		0	0	0	0	0	0
290.0	23.1	3	2	3	2	2	1
54.7	-8.2	75	98	97	106	114	137

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (14)

الاستثمارات في الوقود في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
الوقود الأحفوري							
49.2	-9.5	44	60	57	60	68	89
40.0	-15.7	10	13	13	19	21	26
		0	0	0	0	0	0
47.4	-10.7	54	73	70	79	89	114
الوقود العضوي السائل والغازات العضوية							
		0	0	0	0	0	0
47.4	-10.7	54	73	70	79	89	114

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

الجدول (15)

الاستثمارات في قطاع الطاقة في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
إمدادات الطاقة							
63.3	-2.4	42	60	56	52	51	66
68.2	-10.9	16	15	16	16	20	24
57.3	-10.9	6	7	9	10	11	10
		0	0	0	0	0	0
64.2	-5.0	64	81	81	78	82	100
الاستخدام النهائي							
72.7	-0.9	8	11	9	8	15	11
100.0	0.0	1	1	1	1	1	1
73.9	-0.7	9	11	10	9	15	12
65.2	-4.5	72	92	91	87	97	111

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (16)

الاستثمارات في الوقود في أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الفترة 2015-2020							
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)							
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(%)	2019/ 2015						
الوقود الأحفوري							
62.8	-1.6	31	46	43	37	36	49
58.4	-7.4	7	8	8	9	10	11
40.0	-14.5	1	1	1	1	1	2
61.4	-2.8	38	55	52	47	47	62
77.8	-6.1	1	1	1	1	1	1
61.7	-2.9	39	56	52	48	48	63

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (17)

الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2015-2020								
(مليار دولار أمريكي بأسعار 2019)								
2020/2015	معدل النمو السنوي	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(%)	2019/2015							
59.3	-1.5	109	173	173	157	129	183	أمريكا الشمالية
52.7	-8.6	49	65	65	62	69	93	الدول الآسيوية والمحيط الهادي
40.4	-9.2	36	61	61	65	70	90	أوراسيا
48.2	-10.8	36	47	45	48	54	74	الشرق الأوسط
48.9	-7.2	33	50	54	57	55	68	الدول الأفريقية
45.4	-10.7	30	42	38	40	46	66	الدول الأوروبية
57.2	-3.1	29	45	43	38	38	51	أمريكا الوسطى والجنوبية
51.5	-6.3	322	483	480	467	461	625	العالم

المصدر: IEA, World Energy Investment 2020

الجدول (18)

استثمارات الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2020-2024		
(مليار دولار أمريكي)		
الإجمالي	الاستثمارات المخطط لها	الاستثمارات الملتزم بها
1- الدول الأعضاء		
117.5	66.6	50.9
11.1	3.4	7.7
3.4	2.6	-
43.1	30.9	12.3
129.8	74.7	55.1
93.2	30.5	62.7
43.8	30.6	13.2
40.2	29.5	10.7
9.7	9.7	-
100.2	66.4	33.9
592.0	344.9	246.5
2- بقية الدول العربية		
12.1	11.3	0.0
-	-	-
78.2	53.2	25.0
1.9	1.5	0.0
16.2	10.6	5.6
108.4	76.6	30.6
700.8	421.5	279.3

المصدر: الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكروب)، معلومات مباشرة.
ملاحظة: الخانة الفارغة (-) تعني أن الرقم أقل من 1 مليار دولار أمريكي.
قد لا يتطابق المجموع نظرا للتدوير.

الانعكاسات الأولية لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) على الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة

الجدول (19)

استثمارات الطاقة في الدول العربية حسب قطاعات الطاقة خلال الفترة 2020-2024					
(مليار دولار أمريكي)					
الإجمالي	الاستثمارات في قطاع الكهرباء	الاستثمارات في صناعة النفط	الاستثمارات في صناعة الغاز	الاستثمارات في الصناعة البتروكيميائية	
1- الدول الأعضاء					
117.5	40.8	45.7	22.7	8.3	الإمارات
11.1	4.5	5.3	-	-	البحرين
3.4	2.0	1.2	-	-	تونس
43.1	17.8	15.8	8.6	1.0	الجزائر
129.8	41.1	31.3	39.2	18.2	السعودية
93.2	14.0	59.6	19.6	-	العراق
43.8	5.5	10.6	23.1	4.6	قطر
40.2	20.7	7.4	4.0	8.1	الكويت
9.7	0.0	3.9	5.7	-	ليبيا
100.2	38.8	8.2	14.8	38.5	مصر
592.0	185.2	189.0	137.7	78.7	المجموع
2- بقية الدول العربية					
12.1	3.0	6.1	0.0	3.0	الأردن
-	-	-	-	-	السودان
78.2	10.2	24.6	23.2	20.2	عمان
1.9	1.9	-	-	-	لبنان
16.2	14.7	-	1.4	-	المغرب
108.4	29.8	30.7	24.6	23.2	المجموع
700.8	215.1	220.0	163.3	102.4	الإجمالي
المصدر: الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب)، معلومات مباشرة.					
ملاحظة: الخانة الفارغة (-) تعني أن الرقم أقل من 1 مليار دولار أمريكي.					
قد لا يتطابق المجموع نظرا للتدوير.					



المراجع

1. International Energy Agency, *World Energy Investment 2020*.
2. الشركة العربية للإستثمارات البترولية (أبيكورب)، توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للأعوام 2020 – 2024.
3. Arab Petroleum Investments Corporation, **MENA Annual Energy Investment Outlook 2019, April 2019.**
4. Arab Petroleum Investments Corporation, **MENA Gas and Petrochemicals Investment Outlook (2020-2024), October 2020.**
5. بيانات مباشرة من الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب).



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك